المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثامن والسبعون - حزيران ٢٠١٩

No. 78 Jun . 2019

لا للتوتر في المنطقة .. لا للتصعيد .. لا للحرب

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يدعو
للتفاوض وخيار السلام وتجنيب المنطقة ويلات الحرب وتداعياتها وآثارها

طبول الحرب تدق مرة أخرى بقوة ، وغيوم الصراع تتلبد في سماء منطقة الخليج العربي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية ، وصقور الطرفين يؤججان الصراع ويدفعان باتجاه عدم التفاوض ويهددان بحرب تحرق اليابس والأخضر ، وبإشعال نيران حرب أقسى وأشد مما عرفته المنطقة من حروب ابتداءً من عام ١٩٨٠ ، إن حرباً جديدة بين الدولتين سوف لن تقف عند حدودهما ودول منطقة الخليج ، بل ستمتد لتشمل بقية الدول في منطقة الشرق الأوسط وستستخدم أسلحة أكثر حداثة وقتلاً وتدميراً ، كما ستكون لها آثارها المرهقة للاقتصاد العالمي والشعوب .

لقد عشنا الحروب وعشنا عواقبها التي ما تزال شعوب المنطقة ، التي اكتوت بنيرانها ، تعاني منها ، فالموت والدمار والخراب والجوع والحرمان والإرهاب وتعطل عملية التنمية والبطالة والفقر وتدهور الخدمات الأساسية ، هي الثمار المُرَّة التي قدمتها الحروب الثلاث التي وقعت في منطقة الخليج ، وتعيش أيضاً شعوب المنطقة حالياً حروباً همجية مدمرة سواء مباشرة أم بالنيابة في العديد من الدول، ومازال الشعب العراقي يعاني من آثار حرب عام ٢٠٠٣ ومن إجتياح داعش واحتلاله وعمليات الإبادة الجماعية بحق ابناء الشعب العراقي ، ومنها الإيزيديين والمسيحيين وأتباع الديانات الأخرى ، وتشير المعطيات الراهنة إلى تفاقم جديد في العمليات الإرهابية لداعش وغيرها في العراق ، تلك العمليات التي يمكن أن تتفاقم في حالة نشوب حرب جديدة بجوار العراق والتي لن ينجو منها الشعب العراقي .

لقد علمتنا التجارب المنصرمة بأن الحصار الاقتصادي ضد العراق ، لم يعان منه حكام العراق ، بل الشعب ذاته ، ولاسيما الكادحين والفقراء منهم ، في حين تبقى النخب الحاكمة في منأى عن عواقبه ، كما يطيل أمد وجودها في السلطة، وبالتالي فسياسة الحصار الاقتصادي والمقاطعة والحرب ضد حكّام إيران لن تعالج المشكلات بل ستزيدها تعقيداً لأنها ستقع بآثارها على الشعب قبل النظام ، ولهذا تؤكد التجربة بأن التفاوض والبدائل السلمية العقلانية وبنفس طويل هو الطريق الوحيد الصالح أمام شعوب ودول المنطقة والعالم لحل المشكلات القائمة .

ونؤكد هنا من منطلقات حقوقية بأنه كانت وما زالت الحروب تشكل التربة الخصبة لمزيد من خنق الحريات العامة وتغييب الديمقراطية ومصالح الشعب وحقوقه الأساسية ، إضافة إلى تفاقم الفساد والإرهاب ، والمزيد من الأرامل واليتامى والمشردين من الأطفال ومعاناتهم النفسية والعصبية والفظائع الأخلاقية التي ترافق الحروب دوماً ، وكذلك المزيد من الدمار والبؤس والفاقة والحرمان، كما تأتي على الكثير من الآثار والمعالم الحضارية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة ، وإلى نشر المزيد من الأوبئة والأمراض الجديدة بسبب التقنيات التي تستخدم في الحروب الحديثة والتي تضر بالبيئة ايضاً ، وتجربة حروب العراق تأكيد عما ظهر من أمراض سرطانية وتشوهات لا مثيل لها من قبل .

إننا في المنتدى العراقي في الوقت الذي نناشد الرأي العام العراقي والمنظمات الحقوقية والمدنية للعمل مع كل قوى السلام لكبح الاندفاع نحو هذه الحرب التي ربما تؤدي إلى مزالق كارثية وفظاعات غير محسوبة ، لأن الحرب أعلى مراحل انتهاك لحقوق الإنسان ، نطالب المسؤولين في أمريكا وإيران بإلحاح شديد الإصغاء إلى صوت العقل والحكمة والسلام وإلى تغليب قيم حقوق الإنسان وتكريس منطق السلام ومعالجاته وإحترام إرادة وسيادة الدول في المنطقة ، وندعوهم للعودة إلى طاولة المفاوضات لمعالجة المشكلات القائمة بالطرق السلمية لصالح شعوب البلدين ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط والعالم ، بعيداً عن التهديد والوعيد وما يمهد لانزلاقات غير محسوبة العواقب ، إذ إن عواقب الحرب بالضرورة وحتماً ستكون كارثية على المنطقة والعالم وعلى الأمن والسلم العالمي ، فلنعمل معاً وسوياً من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب في العيش بظلال قيم السلام ومناخ الاستجابة لكبح أسباب العنف ومن يقف وراءه من قوى التشدد والإرهاب بمختلف أشكال وجوده ، تعميداً لدفاع الحركة الحقوقية عن حقوق البشرية جمعاء في ضمان السلام والتقدم لا الحرب والهدم والعنف بأشكاله .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

بمناسبة مرور خمسة اعوام على غزو تنظيم داعش الارهابي للموصل والمناطق الأخرى من العراق

علي قاسم

يعد يوم ٢٠١٤/٦/١٠ تاريخ فاصل بين مرحلتين من المسار التاريخي العراقي في القرن الحادي والعشرين ، عندما استولى تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل ومساحات واسعة من الأراضي العراقية تجاوزت ثلث مساحته الإجمالية حيث اجتاح أربع محافظات هي الموصل وصلاح الدين والانبار وديالى وأجزاء من جنوب محافظة كركوك ، وكانت المفاجئة المفزعة انسحاب فرق عسكرية كاملة من الموصل والسيطرة على ما تخزنه من أسلحة ، خاصة في معسكر الغزلاني في الموصل والتي قدرت بمليارات الدولارات ونهب البنوك والاستيلاء على منابع النفط ، وجرى خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان .

اننا نعتقد ان ما جرى تقف ورائه عدة أسباب من بينها السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات السابقة والصراعات الداخلية بين القوى السياسية المتنفذه ، مما سهل للتدخلات الإقليمية والدولية ، ومن ابرز هذه الأسباب :-

١- المنهج الطائفي التي اعتمدته الحكومات السابقة .

٢- الابتعاد عن التعامل المهني العسكري والأمني والإداري تجاه المواطنين .

٣- استشراء الفساد بكل أشكاله المالي والسياسي في المؤسسات العسكرية والإدارية .

٤- عدم التصدي للفساد

والمفسدين وظاهرة الإتاوات وفرض نسب مالية على المقاولين قبل عام ٢٠١٤ وبعده .

٥- استمرار الصراعات السياسية بين القوى السياسية المتحكمة بالوضع العراقي .

لقد كانت النتائج كارثية على الوضع العراقي سياسياً وعسكرياً ومالياً واجتماعياً وحقوقياً نتيجة هذا الاحتلال ، ومن تداعيات هذه الحوادث حصول مجزة سبايكر التي راح ضحيتها (١٧٠٠) مواطن وكذلك الإبادة الجماعية لمعتقلي سجن بادوش الذي بلغ اكثر من (٦٠٠) مواطن على أساس طائفي، ثم النزوح الكبير الذي فاق (مليوني) نازح من محافظة نينوى، إضافة الى الكارثة الإنسانية التي طالت الفتيات والنساء والأطفال وإعادة نظام السبي والنخاسة بحق الايزيديات والمسيحيات واطراف اخرى ، وخطف وتجنيد الأطفال ، وامتداد هذه المآسي على التهجير القسري والنزوح للمكونات و الطوائف العراقية الأصيلة من (المسيحيين ، والايزيديين ، الشبك ، التركمان ، كاكائية وغيرهم) وازدياد وانتشار نزعات القتل على أساسه ، كما لم يتم لحد الان توثيق إحصائيات دقيقه عن الخسائر البشرية الفعلية على ايدي الإرهابيين الدواعش .

إننا في الوقت الذي نستنكر هذه المأساة الكارثية وندين الانتهاكات الفضّة لحقوق الانسان، نحي القوات المسلحة والاجهزة الامنية من الحشد الشعبي وقوات البيشمركة والمتطوعين من ابناء العشائر الغيارى لبسالتهم في ساحات المعارك ونبارك انتصاراتهم بتحرير الأراضي العراقية من الدواعش ونطالب :-

١-محاسبة الذين تسببوا بهذه الكارثة التاريخية للعراق من خلال محاكمات عادلة للسياسيين والعسكريين الذين يتحملون مسؤولية ما جرى .

٢- تقديم المساعدات العينية والمادية للنازحين والمهجرين قصراً واستمرارها بعد عودتهم الى مدنهم ومناطقهم وبلداتهم وقراهم والاسراع بتوفير الخدمات الضرورية لهم .

٣- الاهتمام الاقصى بعودة بقية النازحين بدون تمييز الى ديارهم بعد تحرير مناطق سكناهم وتأمين الخدمات الضرورية لهم .

٤- وضع حد للمتاجرة بمعونات ومساعدات النازحين ومحاكمة الفاسدين الذين تجاوزو على هذه الحقوق .

٥- نطالب المجتمع الدولي ومنظمات الاغاثة الدولية بتحمل مسوليتهم الانسانية والقانونية والاخلاقية لاعادة اعمار المدن والمناطق المتضررة .

التعديلات الدستورية التي نحتاجها

القاضي زهير كاظم عبود

لم يكن السيد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي وحده من يجد أن الدستور الحالي بحاجة إلى تعديلات ، كانت قبله العديد من المطالبات القانونية والأصوات الشعبية والكتابات الرصينة التي تدعو الى تعديل الدستور العراقي ، والدستور كما نعرف وبمقتضى نص المادة (١٣) منه ، فإنه يعد القانون الأسمى والأعلى في العراق ، ويكون ملزماً في أنحاء العراق كافة وبدون استثناء، وهو القاعدة الأساسية التي تستند إليها القوانين، ويرسم شكل نظام الحكم، وينظم العلاقة بين هيئات السلطات المختلفة وفقاً لمبدأ المشروعية، وينص على المبادئ الأساسية للحقوق والواجبات، ويعد باطلاً كل قانون يتعارض مع نصوصه .

والدساتير في العالم أنواع منها الدستور المرن والدستور الجامد ، وصفة المرونة والجمود لا تتعلق بالتخلف والتطور ، إنما تتعلق بنوع الإجراءات المتبعة في عملية التغيير ، فالدستور المرن منها يعني أن من الممكن إجراء التعديلات الدستورية عن طريق الهيئة التشريعية في البلاد (مجلس النواب مباشرة) ، أما الدستور الجامد فوضع آلية وإجراءات محددة ومقيدة في عملية تغيير او تعديل النصوص الدستورية ، والدستور العراقي وفقاً لما وضع من آليات نصت عليها المادة (١٤٢) منه يعتبر من الدساتير الجامدة التي تتطلب إتباع إجراءات صعبة في سبيل تعديل الدستور .

ومع إن الفقرة أولاً، من المادة المذكورة ألزمت مجلس النواب (في بداية عمله)، تشكيل لجنة من بين أعضائه ممثلة للمكونات الرئيسة للمجتمع العراقي ، (ويقصد بعبارة المكونات الرئيسة في المجتمع العراقي العرب والكورد والتركمان) وهي عبارة تبعث على القلق لبقية المكونات الأخرى ، مهمة هذه اللجنة تقديم تقرير الى مجلس النواب يتضمن مراجعة نصوص الدستور، واقتراح التعديل الضروري لبعض المواد إن كانت هناك حاجة للتعديلات التي يمكن إجراؤها ، وفي حال تقديم اللجنة مقترحاتها إلى المجلس يتم عرضها للتصويت (دفعة واحدة) ، وتعد مقرة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس ، وللأسف لم يتم تنفيذ الفقرة المذكورة حتى اليوم .

التقييد الوارد في الدستور لا يعطي الحق لمجلس النواب إجراء أي تعديل، وإنما نصّت الفقرة ثالثاً من المادة المذكورة على أن تطرح المواد المعدلة من قبل مجلس النواب على الشعب للاستفتاء عليها خلال مدة (شهرين) من تاريخ إقرار المجلس عليها بالأغلبية المطلقة، والاستفتاء المقرر اجراؤه على المواد المعدلة والمقترحة يعد ناجحاً ونافذاً في حال حصوله على أغلبية المصوتين (أكثر من نصف عدد المصوتين) ، وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر .

ومع إن الدستور العراقي كان قد منح حق اقتراح تعديله في الفقرة أولا من المادة ١٢٦ لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (مجتمعين) او لخمس أعضاء مجلس النواب ، إلا أن الفقرة خامسا من المادة ١٤٢ من الدستور استثنت ما ورد بإحكام المادة ١٢٦ المتعلقة بتعديل الدستور الى حين الانتهاء من البت في التعديلات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ .

والحاجة الى التعديل بسبب أن العديد من نصوص الدستور لا تنسجم مع مبدأ المساواة والمواطنة ، والديباجة لا تمنح الحقوق ولا ترسم الواجبات ، والفقرة رابعا من المادة ١٨ التي وردت فيها عبارة المنصب السيادي والمنصب الامني الرفيع لم يحدد الدستور معانيها بدقة ليتخلى من حصل على جنسية غير عراقية مكتسبة .

بعض النصوص التي نص عليها الدستور إجرائية وردت في قوانين أصول المحاكمات الجزائية النافذ ، العطلات والمناسبات الدينية لم تعد تنسجم مع قانون العطلات الرسمي وصار لكل إقليم ومحافظة قانونهم الخاص ، الفقرة رابعا من المادة (٤٩) المتعلقة بتحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب تتناقض مع نص المادة ١٤ حول المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، اختصاصات أعضاء مجلس النواب المنصوص عليها في المادة ٦١ تتناقض مع إنشاء مكاتب تنفيذية لأعضاء مجلس النواب وزيارات يقوم بها عدد من الأعضاء لدوائر السلطة التنفيذية، ولا تمنح العضو حق محاسبة وتفتيش الدوائر الخدمية والتنفيذية فرديا ، حيث أن دور المجلس بمقتضى المادة ٦١ / ثانيا رقابي على السلطة التنفيذية ، تعطيل مجلس الاتحاد (المادة ٦٥) من الدستور حيث تجاوزت المدة التي حددتها (المادة ١٣٧) دون تبرير تشريعي أو قانوني ، رفع كل نص يشير إلى مجلس الرئاسة بعد انتهاء مرحلته تعطيل إصدار قانون المحكمة الاتحادية العليا وهي جزء مهم من الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ، ضمن أحكام الفصل الثالث (السلطة القضائية) ورد نص المادة (١٠١) الذي يقضي بجواز إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة القانونية وتمثيل الدولة ، إلا أن مجلس الدولة الحالي الذي قام على أنقاض مجلس شورى الدولة هو جزء من السلطة التنفيذية ويتبع وزير العدل وأن تم فصله عنها مؤخرا ولا علاقة له مطلقا بالسلطة القضائية وبعد تجاوزا على استقلالية

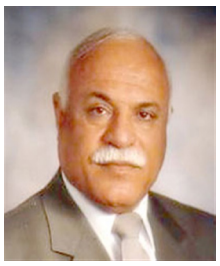

السلطة القضائية ، والقانون الذي ينظم عمله لا يسر النفس ولا يفيد الحال إزاء حاجتنا الماسة لمراجع قانونية مهمتها الإفتاء والتفسير .

تعطيل إصدار قانون الخدمة الاتحادية (المادة ١٠٧) ، المادة (١١٥) تمنح الحق للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم كل مالم ينص عليه ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية ، وهو غير منطقي إذ أن المقبول هو أن يكون العكس فكل مالم يرد حصريا في اختصاصات الإقليم والمحافظات يكون من اختصاص السلطة الاتحادية ، رفع النصوص الدستورية الخاصة بالمحكمة الجنائية العراقية العليا (١٣٤) بعد إلحاقها بمجلس القضاء الأعلى ، و بهيئة دعاوى الملكية (١٣٦) بعد أن أصبحت محاكم البداءة تنظر بالدعاوى المدنية وفق الإلية القانونية المعتمدة ، وأخيرا نص المادة (١٤٠) حول قضية كركوك التي لم تحل رغم تكرار دورات مجلس النواب ، وبالرغم من إشارة النص إلى إلزام السلطة التنفيذية استكمال متطلبات تنفيذ التطبيع والإحصاء والاستفتاء بعد أن تم تجاوز المدة المنصوص عليها دستوريا .

وبعد مضي كل هذه الفترة التي صدر بها الدستور في ظل ظروف صعبة ومعقدة ، وبالرغم من الحاجة الملحة لتعديل الدستور وصياغته قانونيا ولغويا بأشراف وتعاون من المختصين الحريصين على مستقبل شعبهم ، وبالرغم من أن الدستور نفسه يشير الى ضرورة تعديله بالشكل الذي رسمته المادة ١٤٢، فأن أمامنا مواجهة كل المصاعب والمصائب التي مرت بها جميع مكونات العراق ، وما أفرزته الظروف التي نضجت ضمن مسيرة السنوات اللاحقة لصدور الدستور حتى يمكن أن نتوجه حقا لبناء معالم الدولة المدنية ، الدولة التي تضع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان قبل القومية والدين والمذهب ، وان يكون فيها العراقي يتساوى مع غيره أمام القانون مهما كان جنسه اودينه أو مذهبه أو قوميته أو عرقه أو أصله أو لونه أو معتقده أو رأيه أو وضعه الاقتصادي ، وان يكون له الحق في الحياة والأمن والحرية والكرامة ، وان تضمن نصوص الدستور والقوانين حرية الرأي والعقيدة ، فهل نحن متضامنون بالاستفادة من مرحلة زمنية سابقة ليكون لنا دستور يليق بالعراق بعد حقبة الدكتاتورية والحروب العبثية ؟

أزمة التعليم في العراق

أ.د. محمد الربيعي

نحن نعيش في عراق يمر بأزمة، أزمة اجتماعية وأزمة سياسية وأزمة في التعليم (المدرسي والجامعي على حد سواء) ، والتي اعتبرها أُم الأزمات، انها ثاني قضية بعد الفساد ، تشغل بال العراقي وتقض عليه مضجعه ، إذ لم يعرف إلا التدهور منذ السبعينيات من القرن الماضي، وظل في منحنى تنازلي وتفاقمت مشاكله عبر توالي السنوات ، والواقع يرينا إن الفساد لعب دوراً رئيساً في تدهور التعليم، وليكون عائقاً كبيراً أمام كل حل لهذه الأزمة ، وليفاقم من مشكلة التعليم الحكومي والابنية وكفاءة التدريسي .

لقد بينت الأحداث بأن الاجراءات التي تقوم بها الدولة هي إجراءات فاشلة ، والسبب في نظرنا يكمن في كونها إجراءات أحادية ، بينما المشاكل ، مشاكل بنيوية تستلزم حلولاً جماعية تتدخل فيها جميع الجامعات والمدارس والتربويين ويشارك فيها الخبراء الأجانب ، كل من مكانه مع الانطلاق من تشخيص للواقع وتحليل للأخطاء السابقة وتشخيص لمواقع الفساد ، فالاستعجال والارتجالية ليست حلاً صحيحاً لصناعة القرار ، وليست فيها ضمانة لجودة ما ستنتجه .

يتميز مجتمعنا التعليمي بانعدام التجانس ، وبسلسلة من الممارسات القسرية حيث تهيمن عليه علاقة سيطرة وخضوع ، تنعكس غالباً على الطريقة التي تُقدم بها المعرفة (إبراهيم الحيدري ، الحوار المتمدن ٢٠١٦) ، وبانعدام المساواة والعدالة، وبظهور شكل محلي يتمثل بفساد إداري تديره مراكز جديدة لصنع القرار ، قوضت سلطة اتخاذ القرار لدى المدرس في المدرسة والجامعة ، وأدت الى فقدان المواطنين للثقة في النظام التعليمي بسبب التصور بفساد القرارات العليا وانعدام تأثيرها على جودة التعليم .

عندما تُشرب أشكالاً متخلفة من المعرفة وانعدام التكافل جميع الجوانب الأساسية للمجتمع، أو عندما يتم اختراق هياكل المجتمع وعملياته لإعادة إنتاج نفسه من خلال عمليات تعتمد على معرفة ماضوية، فإن عمليات حشو الأدمغة بالتلقين تصبح أكثر ملائمة وأهمية من عمليات إنشاء المعلومات الجديدة ، ويصبح التحدي الرئيس هو مقاومة ، ونبذ المعرفة الوافدة والتيارات الإنسانية التي تعزز الكرامة والمساواة ، واستخدام العقلانية التجريبية ، في مقابل تكريس الاستجابة والخضوع وتقبل الخرافة والتقاليد البالية بدون إعمال العقل في التمييز بين الغث والسمين ، وبين الحقيقة والخرافة .

المدرسة والجامعة في مجتمع اليوم تُكسب الطالب «ثقافة سطحية»، وبالأحرى «ثقافة كارثية»، لأنهما يوليان أهمية أكبر للتلقين والحفظ كطريقة في التدريس ، وتعتبر المدرس مصدر المعرفة ، وتّغيب الطالب وأهميته في بناء التعلم ، وتُهمل ما انتجته ميادين علم النفس ، والاجتماع من بيدوغوجيات حديثة تجعل المتعلم محوراً لعملية التعليم والتعلم وتركز على بنائه من حيث يعّلِم نفسه بنفسه .

الحاجة إلى تعليم جديد في البداية ، كان التعليم والمُثُل العليا التي يجسدها ، يطمح إلى خلق مواطنة «مثالية» ، في وقت لاحق، تحول هدف التعليم إلى ضمان ان يكرر الطلاب ما يريده النظام السياسي منمقولات عبثية ويجاهروا بما لا يقبله العقل ، ومؤخراً تحول مرة أخرى إلى إيقاظ الروح الطائفية ، اليوم ، لم يعد المثل الأعلى هو الإبداع بمعنى القدرة على التعلم ، والاستعداد مدى الحياة لمواجهة تحديات جديدة ، وتغيير الاستجابات لغرض تحقيق اقصى درجات الاستفادة ، فلا يمكن أن يكون هناك تعلم بدون إعادة التعلم ، ومن دون المراجعة التي يجب إجراؤها عندما ندرك ضعف ما اعتقدنا أننا نعرفه سابقاً ، لم يعد التعليم يفهم على إنه إعداد للحياة ، وعنصر أساس في التقدم والتغيير الاجتماعي بل إنه أصبح عملية مجردة لإعداد مؤهلين لإشغال وظائف عن طريق الدراسة بالاستظهار ، أي تلقين معرفة مجردة مطلقة ليس لها سوى علاقة واهية بتجارب الحياة اليومية ، ومن دون أي اهتمام بفهم الموضوع ، وبحيث لا يسمح بمجال للتساؤل او البحث او التجريب .

لا جدال حول رداءة التعليم الأولي في العراق والحقيقة إنه حتى الأطفال الذين أتموا المرحلة الابتدائية يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات ، العديد من المناهج لا تضع أهدافاً واضحة ، إنها مثقلة بالمواد الدراسية ، ولا تلبي الاحتياجات التعليمية لتلاميذ المدارس الابتدائية ، وفي كثير من الأحيان ، لا يتم إيلاء الاهتمام للعوامل الاجتماعية والظروف المعيشية للطلاب، كما تقدم العديد من المناهج الدراسية نماذج مشوهة أو نمطية للجندر ، وغالباً ما تكون طرق التدريس قديمة، ونادراً ما يهتم بالعمل الجماعي ، والتعلم المستقل ، والفكر النقدي ، وحل المشكلات ، واستخدام التقنيات الحديثة ، وتعليم المهارات الحياتية ، ونتيجة لذلك، يفتقر الشباب إلى المعرفة والمهارات الأساسية التي ستساعدهم لاحقا في شق طريقهم الى الجامعة او في سوق العمل ، أما بالنسبة للتعليم الجامعي فهو في مأزق توفير الشهادات التي لا يحتاجها سوق العمل، وانعدام مهارات المستقبل الضرورية ، لذلك نشهد جيلاً شاباً محبطاً بسبب عدم التوافق المزمن بين المهارات ، وسوق العمل ، إن عدم اكتساب الشباب للمهارات الأساسية والتدريب ذي الصلة الذي يحتاجونه لدخول عالم العمل بثقة أدى الى نزوع الخريجين الى الوساطات، وشراء الوظائف ، ورضوخهم لتأثير القوى السياسية الفاسدة التي توفر لهم الوظائف بشروط مجحفة تمس باستقلاليتهم الذاتية، وتغذي فيهم الصفات السلبية في نبذ وكراهية الآخر، وتوّطن الغش والفساد في الشخصية، وفي ظل هذا المأزق يواجه نظام التعليم العالي بأكمله تدهوراً مؤسساتيا ، ويبدو إن العوامل المسؤولة عن هذه الحالة المؤسفة للتعليم تجتمع مع الفساد في نقطة واحدة .

الفساد في التعليم ليس مشكلة تواجه العراق وحده بالرغم انه في مقدمة الدول ، إنه وباء ينتشر في جميع أنحاء العالم ، حتى في الدول التي تحمل راية التعليم المعاصر ، وتتباهى بأوساط أكاديمية رفيعة المستوى ، لقد بحثت اليونسكو في تقرير صدر عام ٢٠٠٧ بالتفصيل كيف أضر الفساد بالجامعات والمدارس في جميع أنحاء العالم ، وأشار كويشيرو ماتسورا ، المدير العام لليونسكو في ذلك الوقت ، إلى أن «هذا الفساد الواسع الانتشار لا يكلف المجتمعات مليارات الدولارات فحسب ، بل إنه يقوض بشكل خطير أيضا الجهود الحيوية لتوفير التعليم للجميع» .

وفي حين أن الفساد في التعليم هو قضية عالمية، فإن المقارنة الموضوعية بين اتجاهات الفساد في العراق والدول الأخرى تكشف عن اختلافات مهمة من حيث الطبيعة والوسائل والأساليب ، في العراق ، يتم إضفاء الطابع المؤسساتي على الفساد في التعليم بحيث أصبح هو القاعدة ، في حين أن العناصر المارقة في البلدان الأخرى تشارك في الفساد على المستوى الفردي وبطرق سرية للغاية ، على سبيل المثال ، توجه الاتهامات الى كثير من القادمين من الخارج في الأحزاب المشاركة في السلطة اليوم ، بأن شهاداتهم مزورة او صادرة من جامعات غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، وأبرزها الشهادات الصادرة من معاهد دينية ، وقدرت مصادر رسمية وجود الآلاف من الشهادات المزورة لمختلف منتسبي الدولة ، والبرلمان فضلاً عن مسؤولين من بينهم قياديون في الأحزاب وكذلك موظفين بدرجات وظيفية عالية .

ومن الأمثلة الأخرى على الفساد في التعليم هو الغش الذي يبدو إنه قد غزا المؤسسة التعليمية ونخر جسدها فعلاً وممارسة ، كما نخر ، بشكل عام جسد المؤسسات الاجتماعية ، فأصبح ظاهرة عامة تتميز بها امتحانات المدارس والجامعات ، حيث غزا الصفوف وأصبحت الأسئلة تباع وتشترى ، وأضحى ظاهرة بكل المقاييس ، تفشت وانتشرت بين الطلاب والمدرسين ، فانعكست سلبا على أخلاقيات المجتمع واليوم لا يمكننا التفريق بين الغشاش الذي استطاع الدخول الى كلية الطب ، وبين الإنسان السوي الذي جد واجتهد ليحصل على مقعده بكل جدارة واستحقاق ، ومن المحتمل جداً أن تجد بين الأطباء المرموقين أو القادة الميامين من شق طريقه في التعليم عن طريق الغش ، كلما التقي بأحد هؤلاء انظر اليه بعين الشك والريبة وأقول في نفسي لربما هو أحد الغشاشين يحاول التظاهر بالنزاهة. ولماذا لا أشك في نزاهة الفرد إذا كان الغش منتشراً بصورة وبائية في المدارس والجامعات ؟

وأخيراً ، ما هو مطلوب من الدولة والحكومة وبصورة عاجلة ، هو معالجة الأزمة التي يمر بها النظام التعليمي موضوعيا ، فالأسباب واضحة ، والمعالجة واضحة ، لتكون نتيجة هذه المعالجة برنامجاً إصلاحياً شاملاً من خلال الوقوف عند جوانب مسببات هذه الأزمة ، وباعتبار هذه المعالجة موضوعاً اجتماعياً ، وسياسياً يهمّ مستقبل العراقيين ، ومستقبل تقدم العراق بشكل عام. خطوتان ايجابيتان قد يؤدي انتهاجهما الى التخلص من كثير من مشكلات التعليم ، والى مستقبل أفضل، ألا وهما التخلص من الفاسدين أولاً ، وثم الاستثمار في التعليم بالنظر إلى حقيقة أن العراق يقع في قمة البلدان الفاسدة ، وقمة البلدان في تدهور التعليم كما تشير المؤشرات ، لكن صرف المبالغ الضخمة دون أي مراقبة قوية أو نظام تنظيمي ومساءلة مناسبة لن يحقق أي نتائج مثمرة ، وبدونها ستبقى الإصلاحات في قطاع التعليم حلماً بعيد المنال ، لن يكون هناك سوى إهدار للموارد وخلق المزيد من الفرص لاختلاس الأموال .

تراجع خطير في أوضاع المرأة العراقية وتفاقم كوارث التمييز

د. تيسيرعبد الجبار الآلوسي

مقتبس : لا حرية لمجتمع يكرس التمييز ضد المرأة ويتستر على جرائم فلسفته الذكورية بغربال التدين المزيف .. فلننعتق من اللعبة ونبدأ طريق الأنسنة لحياة حرة كريمة".

إنّ قراءة الأوضاع الإنسانية ببلد تساهم فيها جملة أدوات فاحصة منها تلك الدراسات الأممية.. إذ تتنامى أدوار المؤشرات العالمية لقياس أوضاع حقوق الإنسان وأوضاع شعوب العالم؛ الأمر الذي يساهم في تعزيز الدراسات والبحوث لتعديل المسارات وسد المثالب والثغرات ..

وفي أحدث المؤشرات العالمية قالت منظمة تدابير متساوية ٢٠٣٠ (Equal Measures ٢٠٣٠) المعنية بدعم المساواة بين الجنسين عالمياً في تقرير لهذا العام ٢٠١٩: إنها درست أوضاع المساواة في ١٢٩ دولة بوساطة ٥١ مؤشراً تتضمن ١٧ هدفاً إنمائيا مستداماً مما تبنته الأمم المتحدة. وجاءت النتائج بغالبها في منطقة الشرق الأوسط أقل من المتوسط المعتمد الذي يساوي ٦٥,٧٪ ..

لقد كانت الجزائر الوحيدة التي حققت المعدل المتوسط فيما شاركتها تونس الترتيب الـ٦٥ عالمياً فيما حلَّ العراق إلى جانب ذيل القائمة الذي قبعت فيه كل من اليمن وموريتانيا. ومع أنّ التقرير يتحدث وجود ثغرات تتطلب المعالجة حتى في مناطق الترتيب الأعلى بالإشارة إلى النموذج الأوروبي إلا أنَّ الإشارة تتغير نوعيا عندما يتعلق بنسبة تقارب نصف نساء العالم وما يتعرضن له بدول التخلف ..

الأنكى أن نساء كما في العراق تراجعت أوضاعهن مأساوياً منذ عقد ونصف العقد بخلفية التراجع القيمي ومنظومة تلك القيم المجتمعية بظلال ثقافة النظام العام والانهيار الهيكلي البنيوي فيه ..

إنّ أموراً تخص المناخ والبيئة والخدمات العامة من صحة وتعليم وطابع التوظيف وتسلم المناصب والمسؤوليات وما يخص تساوي الأجور فضلا عن مشكلة الأمن والأمان ومستويات العنف بأشكاله ومنه العنف الأسري باتت كوارث تراجيدية في أوضاع المرأة العراقية ..

وإذا كانت الخطط والسياسات العامة تتعكز على انخفاض إيرادات (النفط)! فإن دولا هي الأقل دخلا عالميا مثل رواندا وكينيا ، حققت بمجال الأمن الجسدي وأمور أخرى مستويات متقدمة على وفق التقرير .

وأن تحتل المرأة العراقية مثل ذاك الموقع المتأخر عالميا وما قبل الأخير تقريباً عربيا شرق أوسطياً فذلك من مهازل المخرجات ... والنتائج التي تتحدث [فيها السلطات الطائفية] عن صور مبهرجة وعن ستر المرأة وحشمتها وكفايتها وصونها خلف براقع الأقمشة السوداء والجدران المسلحة لا تستطيع تلك الادعاءات أن تُخفي الحقيقة في أن المرأة العراقية بذاك المجتمع الذكوري مأسورة لأغراض استغلال هو الأكثر فحشاً وترديا ومصادرةً لشخصيتها وحقوقها وحرياتها الإنسانية ..

ولعل مجتمعاً تُهان فيه المرأة وتستلب وتُصادَر لا يمكن أن يكون حراً بل هو مجتمع مكبل بقيود التخلف والتجهيل وبسلطة بلطجة الهمجية ووحشية عنفها وإجرامها ..

لقد كانت المرأة العراقية منذ مطلع عشرينات القرن المنصرم صاحبة الإرادة والنضالات البهية وشاركت في انتفاضات الشعب وثوراته الوطنية والطبقية وساهمت في مسيرة بناء الدولة ومحاولة تبني الطريق الأكثر صوابا وسلامة حيث التنمية والتقدم حتى انتصرت لتشريعات مميزة كما في قانون ١٨٨ لسنة ٥٩ وتسلمت عديدا من المهام والمسؤوليات في قيادة الأحزاب السياسية التقدمية وكانت الوزيرة منذ خمسينات القرن الماضي وتبوأت في الستينات والسبعينات مراكز مهمة في إدارة الأنشطة المجتمعية والرسمية، وكان ظهور رابطة المرأة أروع مؤشرات وعيها واشتغالاتها ..

إلا أنه منذ العام ٢٠٠٣، تمّ تكريس النظام البطرياركي (الطائفي الكليبتوقراطي) المفسد واستغلاله أيضا منظومة قيمية (عشائرية) وأخرى من أوبئة الأزمنة الغابرة وكهوف الظلام عاد بالمجتمع وبالمرأة إلى مناطق اللفائف المجسِّدة للتخلف وتحجيب العقل وتجهيل الشخصية الإنسانية ومحو إنسانيتها بالقدر الذي يؤشر علامات الوحشية والهمجية للعنف السائد ..

إننا نربأ بالمرأة العراقية عن هذا المستوى المتدني والمواقع المتأخرة وهي التي ساهمت بقيادة المنظمات النسوية العالمية وقدمت المنجزات الإبداعية والعلمية بمختلف الميادين وهي التي رافقت النضالات المهنية النقابية والسياسية المجتمعية بعموم محاورها وهي حاملة رايات السلام والتنوير ومن ثم هي الإنسان بكامل الحقوق والحريات وهكذا فإن قوى التنوير مطالبة بإدانة أعلى صوتا وأكثر فعلا في برامجها وأدائها، لتلك السياسات التي ازدرت المرأة العراقية ووضعتها بمناطق معتمة مظلمة بقصد تعطيل مساهمة نصف المجتمع في مسيرة التحرر الوطني الديموقراطي في العراق ، بخلفية التمييز على أساس ونرى أن مزيد التضامن المجتمعي وتقديم موضوع المساواة والعدل بأولوية مناسبة ومن ذلك إنهاء تفريغ محتوى الكوتا النسائية وتجييرها لقوى الأسلمة الظلامية وإطلاق مبدأ المساهمة الحرة العادلة وتعزيز التعليم محتوى ومستوى وتقديم ثقافة تنويرية تحررية سيكون قوة ليس للمرأة وحدها بل للمجتمع المنتمي لعصرنا ..

ويهمنا هنا أن نؤشر قضايا من قبيل :

١- حرية تشكيل المنظمات النسوية وحرية ممارسة الأنشطة النسوية بفضاء ديموقراطي كامل الحرية.

٢- إيجاد التشريعات المغلظة بمرحلة انتقالية، ضد ظواهر العنف ضد المرأة ومنه العنف الأسري ..

٣- معالجة ظواهر التزويج القهري بسلطة ذكورية بخاصة منه للقاصرات مما يتم خارج سلطة الدولة بمسميات تتبارك بالشيخ والسيد أو ما يسمونه زوراً رجل الدين بوقفها قانوناً وتطبيقاً ..

٤- منع أشكال التمييز بخاصة من ظواهر أولوية التعليم من جهة وأسبقية من يخضعونه للتسرب الدراسي فضلا عن محتوى المناهج ومنظومتها القيمية التي تعنى بالمساواة والعدل والإنصاف .

٥- إطلاق حرية الأنشطة الإبداعية الأدبية الفنية وحمايتها ودعم فرصها في مجالاتها كافة ..

٦- منح فرص التعيين والتوظيف بنسب متساوية للجنسين في مختلف منصات العمل وميادينه ..

٧- إبعاد شبح السلطة الذكورية بمجال سطوة القيم العشائرية وأشكال السلوك المجتمعي المشوهة الخارجة على القانون ومنع أي دور للكهنوت الديني مما يوضع اليوم فوق سلطة القانون المدني العلماني .

٨- كبح جماح السلوك الاجتماعي الماضوي كما في بيع النساء وتحويلهن إلى مسميات الفصلية والنهوة وما شابه في مسمى التزويج وهي شكل من اشكال الرقيق الأبيض وسلوك طريقه .

٩- منح فرص التوعية والتثقيف وحملات التنوير المجتمعي بمستويات الإعلام وأنشطة المنظمات والمنتديات كافة ..

١٠- الأجور المتساوية للعمل المتساوي.. والانتباه القانوني الفعلي للضمان الاجتماعي والصحي وإلزامية التعليم المجاني لمرحلة التعليم الأساس ..

١١- الالتفات ببرامج متخصصة للأرامل والمطلقات وبعموم وحيدات العيش ومنهن من يرعى الأيتام فضلا عن نزيلات بيوت الرعاية وحمايتهن من ظاهرة باتت سلوكا شائنا ثابتا بالاعتداءات عليهن وانتهاك القيم والثوابت الإنسانية .

١٢- معالجة ظواهر العمل المنزلي وثقافته والعلاقات الأسرية القائمة على التمييز والمصادرة ..

١٣- كبح ظواهر الفصل والتمييز بمختلف ميادين الدراسة والعمل والأنشطة المجتمعية ما يعني تبني ثقافة ذكورية مقصودة المخرجات ..

١٤- تبادل التجاريب والانفتاح على العالم المتقدم ونقل المناسب المؤاتي للاستفادة منه بمختلف ميادين الحياة.

١٥- فترض في المثقف العضوي التنويري أن يعالج ما ينتشر من ظواهر ويخترقها سلبيا بقدر تعلق القضية بالوجود الإنساني المشترك، ما يفرض ضرورة إفراد مساحات كافية للحوار بالخصوص ..

إن إحصاءات ظواهر الانتحار يسجل لنا مدى الاحباط والانكسار الذي تعاني منه المرأة العراقية والأكثر إجراما أن تُنسب عمليات القتل الصريحة لفعل الانتحار وسجل القتل نفسه في تفاقم مفضوح .. والنسوة يتعرضن لجرائم الاغتصاب ومنه الاغتصاب الجنسي والاعتداءات البدنية وأفعال تحقير والازدراء بمستويات عائلية قرابية وغيرها .. فكيف يمكن قراءة أوضاع المرأة في مجتمع باتت الظواهر المزيفة في ادعاء التدين تتحكم بالمشهد العام !

ولعل قراءة الموقع المتخلف المتدني في التسلسل الذي احتلته المرأة العراقية عالميا لا يعني أنها قاصرة وغير منتجة وعاجزة مشلولة ولكن يعني أنها مصادرة مستلبة محظور عليها العمل والإنجاز وما يطفو من واجهة (تمثيلية) هي محاولة ستر فلسفة النظام لكنها غربال لن يحجب روعة المرأة العراقية ونضالاتها ووعيها وقريبا سيجري التغيير المجتمعي وبناء مجتمع يحتضن الطاقات الإنسانية بلا تمييز من أي شكل ومنه التمييز البائس ضد المرأ ..

ولنمضي معاً وسوياً من أجل خلق وسائل التحرر والانعتاق .. الجندر ..

تحديات العمل الإنساني

د. عبدالحسين شعبان *

بقدر ما يثير الحديث عن "العمل الإنساني" مشاعر التعاطف والتضامن ، في المجتمعات المتقدمة، فإنه في الوقت نفسه يثير الكثير من الهواجس والمخاوف لدى الأطراف المختلفة في منطقتنا ، بما فيها الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية وشبه الحكومية، إضافة إلى الحكومات والجهات الرسمية ، ولكل تبريراته وحججه ، فالأولى تحاذر من محاولة الحكومات استثمارها وتوظيفها في الصراع السياسي وحجبها عن معارضيها، والحكومات تخشى من استثمارها لأغراض خارجية بهدف التحكّم بمسار الصراع وتوجيهه، ومثل هذه الهواجس والمخاوف ، جعلت الأطراف المختلفة تنظر أحياناً لمن يتوجّه للعمل الإنساني بعين الريبة والحذر، إنْ لم يكن الشك والاتهام أحياناً .

وتندرج تحدّيات " العمل الإنساني"، في دراسات السلام وحلّ النزاعات وهو حقل مهم من حقول العلوم الاجتماعية الذي لم يأخذ حظّه مثل الاختصاصات الأخرى ، على الرغم من أن منطقتنا الأكثر حاجة إليه، بسبب الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين وضحايا النزاعات الدينية والطائفية والإثنية والحروب والصراعات المسلحة، تلك التي تعاظمت أعدادها في ظلّ ارتفاع شأن العصبيات ما دون الدولة وما قبلها ، الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع المعاشية .

وإذا كان العمل الإنساني مفهوماً في البلدان المتقدمة ، ويتم توقيره واحترامه ، فإنه في بلادنا ما زال يثير علامات استفهام مختلفة ، فبعض الحكام لا يقيم وزناً له وللعاملين فيه، وبالمقابل لا يقيم الباحثون والأكاديميون والعاملون في هذا الميدان أي اعتبار لصنّاع القرار ، وبدلاً من التصالح بين المواطن والدولة ، وبين صاحب القرار والمواطن ، ترى في أحيان كثيرة أن الهوّة تتّسع والفجوة تزداد بينهما ، ناهيك عن سوء الأوضاع الإنسانية .

لقد وضع القانون الإنساني الدولي قواعد عامة ، إلّا أن المشكلة تواجه من يريد تطبيقه في ظلّ غياب وسائل التنفيذ، ناهيك عن عقبات السيادة التي تقف حجر عثرة أحياناً أمام المساعدة الإنسانية، بما فيها تقديم التسهيلات للعاملين في الحقل الإنساني ، ومناسبة الحديث هذا، ورشة عمل مصغرة ومحدودة إلتأمت لعدد من الخبراء بدعوة من "مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية" في "الجامعة الأمريكية في بيروت" لمناقشة فكرة أساسية تتعلّق بتحديات العمل الإنساني ، في ظلّ تدهور الأوضاع الإنسانية في العديد من دول المنطقة ، وتأثيراتها على العالم العربي ككل. فكيف السبيل إلى ذلك في ظل إشكاليات السيادة وما طرأ على مفهومها من تطور منذ مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ حول "الأمن والتعاون الأوروبي" الذي حضرته ٣٣ دولة أوروبية وأمريكا وكندا ، لاسيّما باعتماد قاعدة حقوق الإنسان والتدخل الإنساني كجزء من مسؤولية المجتمع الدولي في ظلّ انتهاكات سافرة وصارخة إلّا أن تطبيقات هذه المسألة تم توظيفها لأغراض سياسية من جانب القوى المتنفّذة، وخصوصاً الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية ، التي استخدمت "مبدأ التدخل الإنساني" في إطار ازدواجية المعايير وانتقائية السياسات ، وكان نموذجها الصارخ « احتلال العراق » .

وشملت الحوارات ضرورة تمييز العمل الإنساني عن العمل السياسي والآيديولوجي ، وإذا كانت مساعدة الضحايا هي الهمّ الأساس، فلا ينبغي النظر إلى خلفياتهم الفكرية وانحداراتهم الدينية وآرائهم ومعتقداتهم ، وهذا يتطلب أيضاً إقامة علاقة متوازنة بين الحكومات والمعارضات ، فالعمل الإنساني ليس من وظيفته الوقوف مع المعارضات مثلما لا يدخل في اختصاصاته معاداة السلطات، وإنما هدفه تأمين وصول المساعدات الإنسانية المادية والمعنوية للضحايا وللمناطق المنكوبة ، وبالطبع سيكون من واجبه أيضاً الحفاظ على استقلاليته المالية والسعي لردم الهوّة بين العمل الإغاثي والعمل التنموي .

إن تكلفة تهرؤ النسيج الاجتماعي باهظة في بلادنا ، خصوصاً باستمرار ظواهر التعصّب ووليده التطرّف، وإذا وصل هذا الأخير إلى السلوك فيصبح عنفاً باستهداف الضحايا بالتحديد، ويصير العنف "إرهاباً" إذا ضرب عشوائياً ، وهنا ينبغي مواجهة مكامن العنف البشري بجميع أشكاله والبحث في سياسات تنموية بديلة عمّا هو قائم ، لأن استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدي إلى المزيد من تصدّع كيانية الدولة الوطنية ، خصوصاً بتراجعها عن القيام بوظائفها الرئيسية ، فضلاً عن صعود إرادات الجماعات السياسية وارتفاع سقف مطالبها في ظل الاستقواء بالميليشيات على حساب إرادة الدولة التي أخذت تتراجع ، ولعل الكثير من البلدان العربية عاشت وبعضها لا يزال يعيش هذه الحال : اليمن وليبيا وسوريا وقبلها العراق والسودان والصومال وفلسطين بالطبع وإنْ كان الاحتلال هو السبب الأساسي وراء ذلك .

وإذا كانت المنظمات الدولية لا تلبّي الحاجات الإنسانية ، فإن معالجة الحكومات هي الأخرى ظلّت محكومة بالأجندات الخاصة والمشاكل الإدارية والبيروقراطية لأن المواطن ليس هو الأولوية لديها ، وإنما الأمن ولاسيّما "أمن النظام" ، فالأزمة ليست بالغذاء والدواء ، بل بالأوضاع الإنسانية التي خلقتها وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية على صعيد المستقبل لجهة السلام المجتمعي والدولي وقضايا العنف والإرهاب ، الأمر الذي يقتضي لمن يريد التصدّي لمثل تلك المهمات تطمين مختلف الأوساط على عدم انحيازه لصالح هذا الفريق أو ذاك ، حيث يتلخّص هدفه في الجانب الإنساني ، وحينها يستطيع كسب ثقتها من جهة و ثقة المواطن من جهة أخرى .

* Drhussainshaban21@gmail.com

المواطنة المغيّبة

حسين العادلي

غيّبت الأنظمة السياسية المواطنة كأساس لإدارة الدولة ، وهذا هو جذر فشلها ، فقبل ٢٠٠٣م (خاصة حكم البعث / صدام) كان لدينا مواطنة منقوصة وتمييزية خلقت تراتيبة للمواطنة العراقية تقوم على أساس قومي طائفي حزبي (بعثي) سواء بالتمتع بحقوق المواطنة أم بنمط الواجبات الملقاة على عاتق المواطنين، فأنتجت الاستبداد والاستعباد والاستبعاد .

بعد ٢٠٠٣ م ، احتكمت العملية السياسية إلى مبدأ المكوّن (العرقطائفي) كوحدة بناء للنظام السياسي، وأعطت للتنوع بعداً سيادياً، فأنتجت تعدد الولاءات وتضخم الهويات المجتمعية والمناطقية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الكلّية ، وأسّست لنظام المكوّنات على حساب نظام المواطنة.

المواطنة هي أس الدولة وقاعدة تشكيل أمّتها الوطنية ، وهي رابطة عضوية قانونية سياسية تامّة الحقوق والواجبات ، وتعرّف - الموسوعات- المواطنة بـ : (عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يُحدّدها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة) ، عليه تكون المواطنة من أشد أنماط عضوية الفرد اكتمالا في الدولة الحديثة ، وتُكتسب المواطنة (كعضوية) في ظل الأنظمة القانونية على أساس الوّلادة في الدولة أو الانحدار من أبوين مواطنين أو التجنّس .

خرجت المواطنة تدريجياً عن نطاقها التقليدي إلى حقوق وواجبات متبادلة تفاعلية (قانونية سياسية اقتصادية ثقافية) بين الدولة ورعاياها (المواطنة) ، ولا جوهر للمواطنة في ظل الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية أو الثيوقراطية أو الملكيّة غير الدستورية ، فجوهر المواطنة تشكّله الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة القانون والحقوق المدنية والمشاركة السياسية للمواطنين في ظل دولة المؤسسات الدستورية ، وللتمتع بكامل المواطنة لا بد من حكم رشيد يستند إلى إرادة المواطنين ومشاركتهم بالشأن العام وفاعليات الدولة ، بما فيه المراقبة والمساءلة والمحاسبة .

المواطنة رابطة وصفة محايدة بذاتها لا تقبل التفاوت والتفاضل، فليس بين المواطنين من هو مواطن أكثر من الآخر ، وجميع أشكال الدول (القومية الطائفية الثيوقراطية الوراثية) هي دول ما قبل دولة المواطنة كونها تستبدل رابطة المواطنة بالروابط المجتمعية الفرعية ، وكونها تؤسّس على احتكار الشرعية والسلطة ، لذا فهي دول تمييز لا مساواة، ودول واجبات لا حقوق متكافئة وأصيلة ، فتقود بالتبع إلى الاستبعاد والإقصاء والاستئثار في تنظيم العلائق والاستحقاقات بين المواطنين والدولة ، وفي إدارة الدولة .

الانتماء إلى قوم أو طائفة أو قبيلة مجاز وشرعي ، وهو جزء من الهويات المجتمعية داخل أمّة الدولة ، لكن القومية والطائفية والقبلية محرّمة ، كونها تؤدّلج الانتماء وتعطيه بعداً سياسياً وتطرحه نظرية للحكم، وبتحكيمها يتم خلق التضاد المجتمعي فتتشتت أمّة الدولة، كونها روابط فرعية لا تصلح أن تكون روابط عامة تصّدق على جميع رعايا الدولة المتنوعة عرقياً طائفياً دينياً ، إنّ اعتماد أي رابطة غير المواطنة - بما فيها رابطة المكوّن العرقطائفي - كأساس لتشكيل وإدارة الدولة سيخلق الأرضية الموضوعية للصراع المجتمعي السياسي .

دونما إعادة اعتبار بنيوي للمواطنة بإدارة الدولة فستُصدّع الدولة الانتماءات والولاءات العرقطائفية المناطقية ، ودونما سلطة إلزام واحتكام لقيم واعتبارات الدولة فلا يمكن تصحيح مسار الدولة لجعل المواطنة الأساس بعلاقة الدولة بمواطنيها ، لقد هد الدولة تغييب استحقاقات المواطنة فتشظت المواطنية لتتهدد الوطنية العراقية بالتبع .

أجمل أكاذيب الكهرباء

علي حسين

لماذا لا تلتزم الحكومة بالشفافية فيما يتعلق بموضوعة الكهرباء ؟ كل ما يصدر عن الجهات المعنية عقب كل أزمة، وخصوصاً في فصل الصيف هو عبارات مقتضبة تتحدث بشكل متعجل وغامض عن الوضع والتجاوزات وضرورة أن يرشد المواطن الكهرباء ، بأن يتمتع المسؤول وعائلته بخطوط طوارئ خاصة تمنع عنهم حرّ الصيف وبرد الشتاء حكومة وأحزاب مؤمنة ورجال دين يصرّون على رمي الفقراء خارج اهتماماتهم ، بدليل أن لا أحد سأل نفسه لماذا يعيش المواطن العراقي من دون كهرباء ولا خدمات، بينما تتوافر الخدمات لجميع السياسيين والمسؤولين وقادة الأحزاب وكبار رجال الدين .

أذكر أنه قبل أن يخبرنا الدكتور حسين الشهرستاني بأننا سنصدر الكهرباء الى دول أوروبا .. خرج علينا إبراهيم الجعفري بخطاب سنسكريتي تمت ترجمته للعربية ، حذر فيه الجعفري الشعب العراقي من صعقة كهربائية بسبب المشاريع العملاقة التي أنجزها والتي خصص لها فصلاً من كتابه «تجربة حكم» ، ثم عرفنا أن وزير الكهرباء أيهم السامرائي اكتشف أن له في أموال الكهرباء حقٌّ معلوم فحوّل مليار دولار الى حسابه في أميركا، بعدها تم اقتياد أموال الكهرباء والإعمار والصحة والتعليم الى قاصات المسؤولين «الكبار» ، وتم تداول حديث طويل ومكرر عن ضرورة الوقوف بوجه المؤامرة الإمبريالية التي لاتريد لنا أن نستفيد من بروفيسورة بحجم عديلة حمود، وعلّامة «نووي» بقدرات حسين الشهرستاني .

ثم جاءت الطامّة الكبرى بالقرارات «الكوميدية» التي أطلقتها حكومة حيدر العبادي والتي طالبت العراقيين بالاستحمام من دون سبلت في الحمام .

وعندما تظاهر الشباب في بغداد والبصرة والحلة وباقي المدن في وقت واحد ضد الفساد والانتهازية ونهب نحو ٨٠٠ مليار دولار ، أطلق عليهم الرصاص الحي، لأنهم هتفوا مطالبين بتوفير حياة كريمة .

لا شيء .. لا شيء، فنحن نملك قادة مجاهدين ومؤمنين وحجاج ، يتنفّسون هواءًوطنياً !! وليسوا بحاجة إلى من يذكرهم بأن الناس تعاني البطالة والفقر وسوء الخدمات، فهذه مطالب أهل الدنيا ، ونحن شعب منذور للآخرة ، وهكذا عاماً بعد عام ، وحكومة بعد حكومة ، وسرقات بعد نهب ، وخراب بعد خرائب ؟ يعيش البرلمان العراقي .

غير أن المضحك أكثر أن لا أحد من الذين نهبوا أموال الكهرباء والمستشفيات والمدارس والمشاريع الوهمية قدم الى القضاء ، فهو باق في المنصب ، مرة وزيراً ، ومرات نائباً ، واذا اقتضت الضرورة سفيراً في سلطنة عمان على غرار علي الدباغ ..

وبهذه المناسبة نرجو من الحكومة أن تعلن لنا بوضوح هل هي جادة بملف الكهرباء ، أم أنها ترفع كل يوم كفّيها الى السماء أن لاتصبح درجة الحرارة ٥٠ مئوية ؟ ويا سادتنا الذين ينعمون بالكهرباء في المنطقة الخضراء والمربع الرئاسي : قليلاً من احترام عقول المساكين أمثالنا ! .

تقرير المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان عن اوضاع حقوق الانسان العراقي لعام ٢٠١٨

تقرير المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٨

Report of the Iraqi Forum of Human Rights Organizations about the Human Rights Rituation in Iraq For 2018

صدر عن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان التقريرالسنوي عن اوضاع حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٨ ، وتضمن التقرير عشرة ملفات في (٣٧) صفحة وعلى النحو التالي :

١- ملف النازحين والمهجرين واللاجئين لعام ٢٠١٨
٢- ملف الضحايا والاغتيالات في عام ٢٠١٨
٣- ملف التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات في عام ٢٠١٨
٤- ملف الاعتداءات في عام ٢٠١٨
٥- ملف الانفجارات في عام ٢٠١٨
٦- ملف الاعتقالات في عام ٢٠١٨
٧- ملف الاختطاف في عام ٢٠١٨
٨- ملف الانتهاكات التي استهدفت الاقليات العراقية
٩- ملف الانتحار في عام ٢٠١٨
١٠- ملف حالات الزواج والطلاق في عام ٢٠١٨

جاء في مقدمة التقرير بان اوضاع وحالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٨ ، كانت سيئة والانتهاكات مستمرة بنطاق واسع نتيجة لعدم اهتمام السلطات التنفيذية والقضائية والاجهزة الامنية بسيادة القانون وعدم احترام حقوق المواطنين المشروعة ، ولا زالت الاوضاع في المناطق المحررة في الارهاب الداعشي غير جيدة من ناحية الخدمات والوضع الامني واعادة الاعمار والتعويضات الى جانب استمرار النهج الطائفي والتمييز العرقي والديني والمذهبي والقومي، بالاضافة الى حالات الفساد المالي والاداري والمحاصصة المستشرية في مؤسسات الدولة ، وانعدام الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء ، وانحدار مستوى التعليم والصحة ، واستخدام القوة ضد المتظاهرين، ومضايقة وسائل الاعلام وعدم احترام حرية الرأي والتعبير ، تزايد البطالة وانعدام فرص العمل والاقتصاد المتدهور ، وانتشار ظاهرة العنف الاسري وزواج القاصرات وتصاعد نسبة الطلاق في العراق فضلاً على انتشار السلاح بين المواطنين ولجوء بعض العشائر الى حل النزاعات فيما بينهم بالسلاح واعمال الخطف والقتل من قبل الميليشيات والمجاميع الخارجة عن القانون مستمرة ، مما يتطلب من المنظمات الحقوقية والرأي العام العراقي للضغط على الحكومة والاجهزة الامنية لوضع حد لهذه التجاوزات الفضة ليعيش المواطن العراقي حياة حرة ومدنية وحضارية .

كوارث وماسي اتباع الديانات والمذاهب في العراق

صدر للدكتور كاظم حبيب كتاب جديد عن (كوارث وماسي اتباع الديانات والمذاهب الاخرى) - طبعة اولى في هذا عام ٢٠١٩ بـ (١٦٠) صفحة ، يتضمن بالاضافة الى مداخلة المؤلف عشرة فصول عن :

١- العراقيون اليهود
٢- الكوارث وحروب الابادة ضد الاشوريين والكلدان
٣- العراقيون الارمن
٤- العراقيون الايزيديون (دسنايا)
٥- العراقيون المندائيون
٦- العراقيون الشبك
٧- العراقيون الزرادستيون (الثورانيون)
٨- العراقيون البهائيون
٩- العراقيون البارسانيون (الكاكائيون)
١٠- الاستنتاجات والمعالجات

وجاء في كلمة المؤلف في الصفحة الخامسة من الكتاب مايلي :

لا ادافع عن الديانات والمذاهب كلها ، لا ادافع عن هذا الدين او ذاك ، كما لا اطرح هنا صواب او خطأ ما ورد لدى هذه الديانات والمذاهب من معتقدات وطقوس وتقاليد ، فهي من مهمات نقد الديانات والمذاهب والفكر الديني والمذهبي ، وهذه الدراسة المكثفة لا تقع في هذا المضمار ، بل ادافع هنا بلا هوادة عن حق الانسان ، اينما كان وفي اي زمان ، وحريته التامة في الاعتقاد وفي تبني هذا الدين او ذاك ، اوهذا المذهب اوذاك ، او هذه الفلسفة او تلك ، او ان يكون الانسان بلا دين او مذهب ، انه حق ثابت من حقوق الانسان الذي لا يجوز المساس به باي حال ، وهي مرتبطة بكرامته ، التي هي الاخرى لا يجوز باي حال المساس بها ، لقد ناضلت البشرية عشرات القرون لتكريس هذا الحق والتمتع بهذه الحرية ، فلا يجوز التفريط بهما او السماح بالتجاوز عليهما في اي مكان وزمان !

كتاب قيم وجهد كبير للدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب المتعددة التي يتشكل منها النسيج العراقي تاريخياً .. يستحق القراءة ومصدر مهم للباحثين في هذا المجال .

بيان عن مخاطر تداعيات التصعيد الامريكي الايراني على المنطقة

تصاعدات التوترات التي تنذر بالمواجهة واحتمال نشوب الحرب بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية عشية الذكرى السنوية الاولى لانسحاب الرئيس الامريكي ترامب من الاتفاق النووي ، المعروف رسميا « خطة العمل الشاملة المشتركة » الذي وافقت ايران بموجبه على كبح برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الدولية عنها، والتي التزمت الاطراف الموقعة عليه عدا الرئيس الأمريكي ترامب ، واعادت ووسعت نطاقها وامرت الدول بالتوقف عن شراء النفط والغاز الايراني والتعامل المصرفي معها والا ستواجه عقوبات مماثلة هي ايضاً .

ان الهدف من التصعيد الاخير حسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين هو جر ايران الى طاولة المفاوضات ، بينما المسؤولين في طهران يريدون مفاوضات غير مباشرة وعن طريق طرف ثالث محايد بشروطهم وعلى طريقتهم يتناسب مع خطاب « المقاومة والممانعة « التي تتبناه ، تحدده طهران بنفسها ، فلا تنازل الا مقابل تنازل .

ان البشرية عموماً تدرك عن تجربة ، بان الحروب لا تجلب الا الخراب والدمار، وما يترتب من تداعيات وويلات لا تطال الاطراف المتحاربة فحسب ، وانما تمتد الى اماكن ومناطق المعارك ، وتهدد السلم والامن الدوليين ، فالحرب تعد من اخطر انتهاكات الشرعة الدولية لحقوق الانسان على الاصعدة الحياتية للإنسان كافة .

ان زيادة حدة الصراع الامريكي الايراني وتصاعده واحتمال المواجهة العسكرية سيترك تأثيرات واسعة على منطقة الخليج العربي ودول الشرق الأوسط ، وتشمل :

- الجانب السياسي ، حيث يتصارع المتحاربون على النفوذ والهيمنة على دول المنطقة وتوجهاتها والتحكم في قرارتها وتأزيم اوضاعها المحلية وتهديد تحولها الى انظمة ديمقراطية .

- الجانب العسكري ، ضخ أسلحة كثيرة ومتطورة بهدف عسكرة المنطقة ، وبيع مخزون الأسلحة الفتاكة المنتجة من المصانع الحربية المنتفعة .

-الجانب الاقتصادي ، ستؤدي الحرب الى تخلفه وترديه ، نتيجة هروب الرأسمال الداخلي الى الخارج وعزوف الرأسمالي الخارجي من الاستثمار فتتوقف التنمية والاعمار وتشيع حالة البطالة والفقر وقلة الخدمات .

- الجانب الاجتماعي ، والثقافي ستؤدي الحرب الى تقسيم المجتمعات ، خصوصا التي تعاني المشاكل والازمات ، وهي اساساً منقسمة عقائدياً واثنياً ، وتنقسم الى قسمين مؤيد او معارض لأحد الطرفين .

رغم تصريحات الطرفين الامريكي والايراني التي تشير الى عدم الرغبة في الحرب ، إلا ان الاستعدادات والتحشدات العسكرية في المنطقة من الجانب الأمريكي ممنهجة للحرب، يقابلها من الجانب الايراني بأنهم على أهبة الاستعداد للحرب وتلويحهم بغلق مضيق هرمز الحيوي الذي يجهز العالم بـ ٤٠ ٪ من النفط والغاز .

سيكون العراق اكثر الدول المتضررة من الإمر (لأنه بحاجة الى ايران على مستوى الطاقة والغاز ، والى علاقات وطيدة ومتشابكة مع امريكا بموجب الإتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق وامريكا منذ احتلال العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ولحد الان) .

وفقاً لما سبق فان العراق بحاجة الى حس وطني عالي يتجاوز مصالح الكتل السياسية وصراعاتها ليفكر بالعراق كوطن وشعب ، الذي ما زال يعيش شقائه وانقساماته وتخبطاته لما تركه النظام الاستبدادي السابق من خطايا ، وما نتج عن الاحتلال من ازمات ومشاكل، ونظام سياسي فاشل بني على سياسة المحاصصة الطائفية والاثنية المقيتة وما افرزته من فساد وفاسدين ، لذا يجب التركيز على الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الانسان .

تعتبر الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ، ان سياسة فرض الأمر الواقع والحصار الاقتصادي على الشعوب المتضرر الرئيسي من فرضها وليس حكامها ، وعدم احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها كما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، وأن لكل شخص حق المشاركة في أدارة شؤون بلده كما جاء في المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتلويح باستعمال القوة لتغيير الانظمة ، يعد خرقاً فاضحاً وصريحاً لمواثيق الأمم المتحدة و تهيب بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية وكل محبي السلام ، والعقلاء من جميع انحاء العالم السعي الجدي والجاد لعقد مؤتمر حوار يهدف لحل كل القضايا العالقة بين الطرفين بالطرق السلمية والحوار .

٢٦ / ٥ / ٢٠١٩ الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

نداء هيئة الدفاع والمرصد السومري

حول الاستعداد لليوم الدولي لضحايا العنف على أساس الدين

منذ ٢٠٠٣ وحتى يومنا، جرت أحداث ووقائع سوداوية معتمة بحيوات المجموعات الدينية والمذهبية، أرتُكبت خلالها اشكال العنف على خلفية الدين والمذهب؛ وهي بحقيقتها سياسة طائفية ظلامية المنحى والمخرجات... لقد شهدنا ظاهرة عراقية تجسدت في تمكين خطاب الكراهية و((الثأر والانتقام)) واستعداء (الآخر) وتحديداً أتباع الديانات والمذاهب بخطاب تكفيري تحريضي انتقامي وبتخندقات دفعت وتدفع للاحتراب.. ولطالما رصدت الهيأة مختلف الجرائم المرتكبة على أساس الدين والمذهب ودانتها وتقدمت بمطالعات ومذكرات قانونية بشان اعتداءات إرهابية على المندى\ الكنيس\ الكنيسة\ وعلى متنوع معابد مختلف الديانات والمذاهب وأيضا جرت أعمال إجرامية بشعة بحق أتباع المعتقدات وتغذية خطاب الكراهية عبر قنوات تجد تسهيلات سافرة فضلا عن جرائم إبادة تعرض لها الأيزيدي والمسيحي دع عنك تشكيل ميليشيات ثأرية تضع أتباع دين ضد الآخرين لإحداث تغييرات ديموغرافية ثم الإيقاع بين تلك الأطراف لخدمة مآرب مافيوية للمفسدين ...

لقد وصلت اصواتنا إلى المحفل الأممي حيث صدرة مؤخرا قرار الامم المتحدة في ٣١ ايار ٢٠١٩ باعتماد (اليوم الدولي لضحايا العنف على أساس الدين والمعتقد) بوصفه المناسبة المهمة الأكثر ملاءمة لسياقات رسم برامج العمل في العراق بما يعيد تطبيع الأوضاع ويزيل فتيل الفتن والاحتقانات المفتعلةوصدر القرار وتحديد يوم ٢٢ اب من كل سنة باليوم العالمي لضحايا العنف على اساس الدين والمعتقد ونظراً لطابع المجتمع العراقي التعددي كبير التنوع في الانتماءات الدينية والمذهبية ولتفاقم الإرهاب فيه على أساس الدين والمذهب فإننا نؤكد مجدداً على واجبات الحكومة العراقية لتلبية الآتي من المطالب :

١. ضرورة التقدم بمشروعات قوانين حمائية لتأمين عيش أتباع الديانات والمذاهب بصورة طبيعية سوية ..
٢. توفير الحماية الميدانية الفعلية لحرية الدين والاعتقاد وحقوق ممارسة الطقوس بما لا يمس المجتمع ..
٣. العمل على تعويض عاجل لضحايا العنف والإرهاب ورعاية عوائل الضحايا ..
٤. تأمين حملات سياسية إعلامية للتوعية والتثقيف من أجل كبح جماح خطاب التضليل المتسبب في إثارة الاحتقانات وخطاب الكراهية والتخندق بين أبناء المجتمع على أساس ديني وتجريم ممارسيه .
٥. التفاعل مع التجاريب الأممية وتفعيل ممارسة القرارات المتخذة في الأمم المتحدة بالخصوص ومنها اليوم العالمي لضحايا العنف على أساس الدين .

نقف بثبات مع فكرة اليوم العالمي لضحايا العنف على أساس الدين وهو يوم ٢٢ آب أغسطس، ونثق بحيوية تبني المناسبة وأنشطتها، ووضعها في أجندة الشعوب وحركاتها التنويرية الحقوقية لتؤكد خطاب التسامح بالضد من مفاقمة خطاب الشحن الثأري العدواني، خطاب الكراهية والانتقام والهمجي ..

فلنحيا بخطاب التسامح والسلام ولنجدد العهد على تمكين أتباع الديانات والمذاهب من حقوقهم وحرياتهم في عالم احترام الآخر وثقافة التنوع وتعزيز التعايش السلمي بأمن وأمان تامين وإنصاف للجميع بمبدأ العدل والمساواة.

ولنفعّل حملة جدية مؤثرة ضد جرائم التصفية والتهجير والتغيير الديموغرافي ونعيد معنى الطابع التعددي وغنى التنوع في مجتمعنا ..

هيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب

و المرصد السومري لحقوق الإنسان

إلى أنصار السلام وحماة البيئة

وخيرات منتجي الثروة الوطنية أوقفوا مخاطرمشعلي الحرائق

السيد رئيس جمهورية العراق المحترم ..
السيد رئيس مجلس الوزراء العراقي المحترم ..
السيد رئيس مجلس النواب العراقي المحترم ..
السيد رئيس حكومة اقليم كوردستان المحترم ..

بات الجميع يعرف حجم الجرائم التي تطال اليوم، حقول الحنطة والشعير لفلاحي مناطق ديالى و خانقين و كركوك وسهل نينوى ومحافظة صلاح الدين ، ناهيك عن أعمال اغتيال وقتل نالت من الفلاحين في أثناء محاولاتهم إطفاء الحرائق.. ومن المعروف أيضا، أن أهالي هذه المناطق المسالمة والفقيرة قد طالبوا عدة مرات من الجهات المسؤولة عسكرياً وأمنياً وحتى م مجموعات (الحشد الشعبي) التي تنتشر هناك ، طالبوهم أن ينهضوا بمهمة حماية تلك الحقول وقوت الفقراء ! إلا أنّ نداءاتهم ، للأسف الشديد ، لم تحرك ساكناً بأية خطوةتذكر بمجابهة عمليات إحراق الحقول التي مازالت متواصلة مستمر ة ومزيد ضحايا جرائم قتل الفلاحين مستمر ! إننا لا نرى تفسيراً لتلك الجرائم إلا في كونها :

١- تلويثاً للبيئة وتهديداً لها بمزيد نكبات وكوارث ، بخاصة مع اقترابها من آبار النفط !

٢- تخريباً في الاقتصاد الوطني ومنعاً لأي ظهور لإنتاج محلي قد يعيق منظومة استيراد تخدم أجندات لا علاقة لها بالحاجاتا لوطنية .

٣- ضرباً للقدرات الإنتاجية وطاقات العمل ممثلة بالمزارعين الفقراء .

٤- إحداثا لفضاء التغيير الديموغرافي بتهديد فئات مجتمعية بعينها .

٥- تمكيناً لقوى باتت تستفحل جرائمها ضد العراقيين بكل أطيافهم .

٦- تخريباً لسلطة الدولة والقانون ومنحاً لفرص الفوضى وسطوة قوى خارجة على البنى والهياكل الرسمية الرشيدة .

٧- إيقاعاً لفوضى التحليلات واختلاقا لصراع الإرادات أو القوى المتخندقة فرضا لمنطق الطائفية ومافياتها .

إنَّنا نحن الموقعين في أدناه نطالب الرئاسات الثلاث وكل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان بتجاوز التحليلات التي لا تصب إلا في بوابة التعمية وربما جاء تراخي بعضها لمصلحة تمرير مزيد من تلك الحرائق ومعطياتها الإجرامية ! نحن نناشد القوى والأحزاب بتجاوز حالات السجال والاصطراع في كركوك فيما يخص موضوع المناصب أو اية محاور خلافية أخرى ، نناشدهم أن يتوحدوا ويمنحوا مثل هذه القضايا الأولوية والاهتمام الكافيين ، ونؤكد هنا، أن جرائم الحرق فضلا عن كونها هدراً في الاقتصاد العراقي ، هي طريق آخر لإكراه العراق على استيراد المواد الغذائية فيكون أولا خسارة منتج فاق ما حدث في الأعوام المنصرمة وثانيا خسارة أخرى في واجب صرف مبالغ التعويض للمتضررين وثالثاً في دفع مستحقات الاستيراد وجميع تلك الفقرات تتضمن كما حدث دائما فرص احتيال وفساد مريعة ، وكما أوردنا فإنه بالتأكيد تظل جرائم مشعلي الحرائق طريقاً آخر لتلويث البيئة الملوثة المنهارة ومن ثمّ زيادة في سوء الحالة الصحية للمواطن العراقي .

إنَّ مما يُلاحظ في تلك الحرائق أنها طاولت بأغلبها مناطق ذات الأغلبية الكوردية والتركمانية وهي وسيلة أخرى من لدن بعض الحاقدين والشوفينيين لفتح صفحة إجرامية أخرى باتجاه حملة التغيير الديموغرافي وفرض أطراف غريبة من تلك التي تلبي مآرب قوى البلطجة الطائفية واجنداتها غير الوطنية .. ويدفعنا ذلك لقراءة ثانية في احتمالات استهداف طمس المادة ١٤٠ وآلياتها ومعانيها .

نؤكد مطالبتنا الثابتة بإيقاف هذه الجرائم والكشف عن مرتكبيها، بأسرع وقت مع سرعة التفاعل لتوفير الحماية اللازمة للحقول لحين إكمال موسم حصادها وفي نفس الوقت عينه نؤكد على مهام التصدي للدواعش الذين ينشطون مجدداً بالمنطقة. والعمل على الشروع بتطبيق المادة ١٤٠ قبل أن تصل الأمور إلى ما لا تُحمد عقباه .

الموقعون : مجموعة كبيرة من نشطاء حقوق الانسان وعدد من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني

(الأمم المتحدة) عازمون على معاقبة مرتكبي جريمة سبايكر

فيما أحيت عائلات ضحايا جريمة سبايكر اليوم الذكرى الخامسة لقتل ١٥٠٠ شاب من ابنائها ، مطالبة بانزال العقوبات بمرتكبيها، أكدت الامم المتحدة عزمها على انجاز تحقيقات مستقلة ذات مصداقية لتحقيق عدالة لضحايا جرائم داعش وأقاربهم .. بينما اعلن في بغداد عن اعتقال منفذي التفجيرات الاخيرة في الموصل .

وقال) فرحان حق(المتحدث باسم الأمم المتحدة ، إن اليوم يصادف الذكرى الخامسة لمقتل ما لا يقل عن ١٥٠٠ شخص من الطلبة غير المسلحين من سلاح الجو العراقي على يد عناصر من داعش خارج أكاديمية تكريت الجوية والمعروفة سابقا باسم معسكر سبايكر .

ومن جهته ، قال رئيس فريق التحقيق الأممي لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش كريم أسد أحمد خان في بيان بهذه الذكرى تسلمت «إيلاف» نصه ، إن «الأمم المتحدة عازمة على الاستمرار في تحقيق المساءلة حيال الجرائم التي ارتكبها داعش ، والتي قد ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية .

وأشار إلى أنّه منذ خمس سنوات أسر وقتل مقاتلو داعش ما لا يقل عن ١٥٠٠ من طلاب سلاح الجو العراقي خارج أكاديمية تكريت الجوية (المعروفة سابقًا باسم معسكر سبايكر) .. مبينا «إن المجزرة الوحشية ضد أفراد غير مسلحين من القوات المسلحة هي أحد الأمثلة العديدة على تجاهل داعش القوانين التي تربط الإنسانية ببعضها ، حيث كانت اغلبية القتلى من المسلمين الشيعة واليوم نتوقف لنستذكر حياتهم ، كما نفعل في أيام أخرى لنستذكر الاخرين من المسيحيين والايزيديين والسنة والشيعة التركمان والكاكائيين وجميع المجتمعات الأخرى التي استهدفتها داعش .

وأضاف ان التحقيقات المستقلة والمصداقية والمحاكمات العادلة تعتبر من الأمور الأساسية لتحقيق عدالة هادفة لضحايا جرائم داعش وأقاربهم .. واكدت بالقول «سوف نستمر في العمل من أجل تعزيز المساءلة هنا في العراق وعلى الصعيد العالمي حتى يتم الكشف عن الطبيعة الحقيقية لتجريم داعش ونطاق تلك الجرائم ، فهذه التحقيقات والإجراءات القضائية ضرورية أيضاً للعراق وللإنسانية ككل .

وشدد رئيس البعثة على الاستمرار في إجراء تحقيقات مستقلة من أجل تعزيز المساءلة في العراق ، وعلى الصعيد العالمي ، بحيث يمكن تحديد الطبيعة الحقيقية لمجرمي داعش ومداها - ومسؤولية أولئك الذين ارتكبوا مثل هذه الأعمال - قد يتم تحديدها بشكل نهائي وموثوق في محاكمات عادلة ومستقلة .

وجريمة سبايكر هي مجزرة جرت بعد أسر طلاب القوة الجوية في قاعدة سبايكر الجوية ، وذلك بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة تكريت غرب العراق وبعد يوم واحد من سيطرتهم على مدينة الموصل ، حيث قادوهم إلى القصور الرئاسية في المدينة وقاموا بقتلهم هناك وفي مناطق أخرى رمياً بالرصاص ودفنوا بعضا منهم وهم أحياء .

وقد صورت داعش مجريات هذه المجزرة وقد اشترك فيها بعض من أفراد العشائر المنتمين إلى حزب البعث وتنظيم داعش فيما نجح بعض الطلاب في الهروب من المجزرة إلى ناحية العلم ، حيث إستقبلتهم قبيلة الجبور في هذه الناحية وأمنت لهم عجلات ومستمسكات للهرب من سيطرات التنظيم .

وقالت الهيئة العراقية العليا للمساءلة والعدالة انها قامت مؤخراً بتدقيق أسماء ٥٧ مجرماً ممن ثبت تورطهم في ارتكاب مجزرة قاعدة سبايكر .

اليوم العالمي لمكافحة عمالة الاطفال

راهبة الخميسي *

لطالما اكدت الدراسات الاجتماعية والنفسية على ان (الطفولة السوية هي نتيجة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد ، وان الطفل هو الطرف المستجيب لعمليات التفاعل من حوله .

وان الفرد يقضي فترة الطفولة من حياته معتمدا على ذويه في تأمين بقائه وتغذيته وحمايته ، وان هذه الفترة لهي فترة قصور وضعف، وتكوين وتكامل بنفس الوقت) وكثيرة هي البحوث والدراسات التي اهتمت بتأثير البيئة على تشكيل شخصية الطفل .

وللدولة دورها المهم والمسؤول في حماية الطفولة من الاذى المادي والمعنوي ، وكفل حقوق الطفل واحترامه كشخص ، وعدم اهماله صحيا ، ونفسيا ، واجتماعيا وقانونيا .

ولقد اهتمت التنظيمات العالمية والدولية بموضوع عمالة الاطفال اهتماما كبيراً ، وسلطت الاضواء على خطورة هذه الظاهرة ودعت لمناهضتها ، وخاصة المهن الخطرة التي ينخرط فيها الاطفال للعمل ، وطالبت باتخاذ اسرع الاجراءات من اجل ايقافها .

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمالة الاطفال ، لابد أن نركز على ما آل اليه الوضع في العراق ، وتأثيره في هذا الجانب بالذات على الاطفال العراقيين الذين انزجوا في سوق العمل ، بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه اسرهم ، فتركوا مدارسهم ليعملوا ، متحملين أعباء الحياة بوقت مبكر ، معانين من قساوة مناخ العراق وتحت وطأة انقطاع الكهرباء المستمر ، ونقص كل وسائل الحماية الصحية .

كلنا يعرف ان عمالة الطفل هي من اخطر الانتهاكات التي تزلزل شخصية الطفل وسلوكيته ، لما تتركه فيه من اذى نفسي ، واذى جسدي .

يخضع الطفل العراقي لقساوة العوز والفقر وشبح الجوع ، ومسؤولية اعالة اسرته ، وهو في هذا العمر الحرج، الذي هو فيه أحوج ما يكون للرعاية والاهتمام من اجل نموه الجسدي والنفسي ، كي ينشأ فردا سويا ، وهذا حقه المشروع مثله مثل كل انسان في هذا الكون .

ناهيك عن تحمل هؤلاء الاطفال الابرياء ضغوط المسؤولين عن العمل واستغلالهم لحاجة الاطفال لمصدر الرزق لتأمين لقمة العيش لاسرهم الفقيرة، والتي ليس لديها البديل عن اشتغالهم، بعد ان فقدت هذه الاسر معيلها خلال الحروب العراقية التي خاضها النظام السابق ، أو ابتلت بالعوق المستديم لنفس السبب ، أو فقدت المعيل بسبب جرائم القتل بمختلف الطرق ، وأيضاً نتيجة الصراعات والوضع الاقتصادي المتردي الذي وصل اليه العراق ، فيذهب بعض اصحاب العمل لاستنزاف طاقات هؤلاء الاطفال واستغلالهم ابشع استغلال وبالتالي يؤدي ذلك الى اضطرارهم لترك مدارسهم والتفرغ لانجاز ما يناط بهم من اعمال مرهقة تستهلك جل وقتهم مثلما تستهلك قواهم ، وكل ذلك ارضاء لصاحب العمل وخضوعا لاوامره ، فهو المتحكم بلقمتهم ولقمة اسرهم .

وبجانب كل هذه الحالات المأساوية، والاخطر منها ، هو انخراط بعض الاطفال الى العمل في اعمال غير شريفة، او انظمامهم للعمالة في كنف المافيات والميليشيات الارهابية التي انتشرت في بلدنا في الفترات الاخيرة ، طمعا في تحصيل المبالغ المغرية ، وانزلاق بعض الاطفال بالاعمال الارهابية التي تتقاطع مع الانسانية ومع البراءة التي هي سمة الطفولة الجميلة .

وقد اعتبرت بعض تنظيمات المجتمع المدني ان عمالة الاطفال هي عملية اتجار بالبشر ، وان الاسرة تتاجر بطفلها حين تدفع به لسوق العمل لتحصل على مبالغ توفر لها العيش .

ونتساءل ككل مرة : أين هو دور الحكومة العراقية من هذا الموضوع الخطير ؟ اين هو دورها للقضاء على ظاهرة عمالة الاطفال ؟

أين هي خطط الدولة لتنشئة الاجيال القادمة ، والتي يعول عليها الوطن ، تنشئة صحيحة ؟ اما على الحكومة ان تنتبه وباسرع وقت ، لانتشال اطفال العراق من هذه ، الظاهرة الكارثية ؟ وان تتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني ، ومنظمة العمل الدولية ، وان تهتم بالتعليم، وتدعم اطفال العراق ، وتركز على ثقافة الطفل ، وان تسلط الاضواء على هذه الظاهرة من خلال وسائل الاعلام ، وان تجد البديل لدعم وإعانة الاسر العراقية الفقيرة ؟

اليس على الحكومة كذلك ان تجد وبوقت سريع ، طريقة لتثقيف الطفل ضمن مناهج الدراسة الابتدائية ، لتوعية الاطفال بالحقوق القانونية وبطرق مبسطة تتناسب واعمارهم ، لدرء خطر الانزلاق في الاعمال المشينة والتي تضعهم - الاخيرة - بدورها, تحت الطائلة القانونية ، أو تؤدي بهم الى السجون أوالعقوبات الشديدة ، كالاعمال غير المشروعة ، والتي يجبر الاطفال عليها بسبب ما يتعرضون له من ضغوط من قبل بعض اصحاب العمل ؟.

اليس من العدالة ان ينشأ اطفال العراق نشأة سليمة ، ليكونوا مبدعي المستقبل ... لا ان يصبحوا ثماراً جافة ؟.

* ناشطة مدنية - السويد

مواجهة الفساد المتأخرة

صادق كاظم

يعد الفساد واحدا من اخطر التهديدات التي لم يسبق للدولة العراقية ان تعرضت لمثلها منذ تاسيسها في العام ١٩٢١ وحتى الان وما اصبحت عليه احوال العراق الاقتصادية ما هو الا دليل واضح على دور الفساد الواضح فيما وصلنا اليه بحيث بات العراق يحتل مركزا متقدما في مستويات الدول الاكثر فسادا في العالم ، حيث لم يكن قد عانى من مثل هذا الفساد الضخم من قبل ، بل بالعكس كان في مقدمة دول العالم بالنزاهة والحفاظ على المال العام .

اجراءات مكافحة الفساد لا تزال خجولة وقاصرة والعراق يحتفظ بصدارة السجل العالمي في معدل انشاء الاجهزة المضادة للفساد من دون ان تنجح في القضاء عليه فهو يمتلك اكثر من ٢٠ جهازا متخصصا بملاحقة ومراقبة اعمال الفساد وهو رقم صادم ومرتفع ، لكنه بطيء في فعاليته مقارنة مع دول اخرى في العالم التي لا تملك سوى جهازا ماليا واحدا لكنها تكافح الفساد بشفافية عالية، ومع ذلك نجحت مافيات الفساد في العراق في الاستحواذ على اكثر من٥٠٠ مليار دولار امريكي .

من الواضح ان تدخل الاحزاب السياسية في عمل مؤسسات الدولة اسهم في نمو الفساد وتضخمه الى هذا الحد المخيف , حيث بات وحشا يلتهم جسد الدولة العراقية ومقدراتها وهناك عدد ضخم من المتهمين من الوزراء والنواب واعضاء مجالس المحافظات ، فضلا عن كبار المسؤولين في الدولة ممن تلاحقهم تهم صريحة بالفساد وغالبيتهم هاربة خارج البلاد .

توجد لدى هيئة النزاهة الالاف من الدعاوى والملفات التي يتهم فيها مسؤولون كبار في الدولة وهي تهم لم يتمكنوا من نفيها واو تبرئة انفسهم منها مما يشير الى ضخامة هذا الفساد وتحوله الى ظاهرة خطيرة جدا تهدد امن البلاد واستقرارها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتراجع عمليات النمو الاقتصادي وعدم قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الخارجية والمحلية المطلوبة لانعاش الاقتصاد العراقي وتحريكه ليتمكن من استعادة دوره ويسهم في تطويره وتنميته .

الحلول والاجراءات التي اتخذتها الدولة لمحاربة الفساد لم تزل ضعيفة الفعالية في الحد من الفساد ومواجهته وقائمة المطلوبين المتهمين بقضايا الفساد تتضخم وتتوسع وبالرغم من الجهود المتواصلة في ملاحقة الفارين منهم واستردادهم ومحاكمتهم داخل العراق الا ان من تم القاء القبض عليه فعلا لا يزال قليلا قياسا بالعدد الكبير منهم .

اسباب الفساد عديدة والمشكلة تكمن في ضعف الاجراءات القانونية التي تمكن الاجهزة المعنية من ايقاف المتورطين بحالات الفساد، فضلا عن تساهل الاحكام القضائية في مسائل سرقة ونهب الاموال العامة للدولة ، حيث ان اي موظف مختلس للدولة عندما يسرق مبلغا يصل الى مليون دولار فان عقوبته في القضاء لا تتعدى السجن لعام واحد او اقل من ذلك وهو عامل بالتاكيد لا يردع المتورطين بمثل هذه الجرائم .

الفساد المالي يكبد العراق سنويا مبالغ مالية طائلة ، فضلا عن عواقبه الاجتماعية والاقتصادية وتهديده لامن الدولة الستراتيجي عندما يجعل البلاد تمر بضائقات اقتصادية متواصلة ويحرمها من التنمية التي تعمل على ايجاد فرص العمل والوظائف وازدهار الاقتصاد، اضافة الى انه يخسر ثقة المستثمرين بالدولة وقوانينها ويشجع على خلق دولة ظل عميقة تعمل بشكل موازي الى جنب مؤسسات الدولة وتتطفل عليها وتفرض عليها انظمتها وتتحكم باداراتها ومفاصلها وهو وضع يعتبر من الخطورة السكوت عنه .

الفساد لا يتحدد بسرقة المال العام فقط ، بل هناك ظواهر ولدت من تحت عباءة هذا الفساد تتمثل بالاستيلاء على الاراضي الحكومية وبيعها بعقود مزورة او التجاوز على املاك الدولة والانتفاع منها بدون حق قانوني ، اضافة الى ظاهرة الفضائيين في تشكيلات القوات الامنية والمسلحة والتي وصلت في احد المرات ومن خلال تقرير رسمي الى قرابة الـ٦٠ الفا اضافة الى ابتزاز المواطنين عند ابواب المؤسسات الحكومية .

الغطاء السياسي والحزبي للفاسدين يصعب من مهمة الاجهزة القضائية ودورها في عملية مقاضاة المتهمين وهناك العديد من الحالات التي مكنت الفاسدين من الهروب بسبب تلك المظلة والحماية التي تعد تجاوزا على القانون ومداراة للفاسدين واعمالهم .

الحزم وتعديل فقرات القانون بشكل مشدد في التعامل مع المتهمين المدانين بقضايا الفساد والاختلاس امر مطلوب من اجل حصر الفساد وتقنينه وضرورة ان يبادر مجلس النواب الى الموافقة على رفع الحصانة عن اي نائب او وزير ممن يرد اسمه لدى السلطات القضائية عند توفر الادلة عن تورطه باعمال فساد مالية تضر بالدولة واحالته الى القضاء من دون الرجوع اليه او الكتل السياسية التي ينتمون اليها وعدم اضاعة الوقت في اجراءات ادارية روتينية تتسبب في هروب المطلوبين الى خارج البلاد بسبب تلك الاجراءات غير الضرورية، حيث ان الحصانة الحقيقية تكمن في النزاهة والالتزام بالقانون وحماية اموال البلاد وعدم التفريط بها .

الأمراض السرطانية تتزايد في البصرة

المرصد السومري لحقوق الانسان

مع تفاقم أزمتَي انقطاع الكهرباء وشحّ المياه اللتَين تزامنتا مع ارتفاع قياسي في درجات الحرارة والرطوبة، تشير تقارير محلية صدرت أخيراً إلى ارتفاع كبير في نسب الإصابة بأمراض سرطانية في البصرة، الواقعة في أقصى جنوب العراق، الأمر الذي يضيف سبباً آخر لتجدّد التظاهرات والاحتجاجات هناك على غرار العام السابق ، وقد تكون أكثر اتساعاً وحدّة ، وعلى الرغم من وعود الحكومة العراقية في بغداد ببناء مستشفى متخصص للسرطان في البصرة وتوفير العلاجات اللازمة والرعاية للمصابين به منذ عام ٢٠٠٥ ، فإنّ تلك الوعود المتكررة لم ترَ النور حتى يومنا .

وتُعَدّ البصرة والفلوجة (غرب)، المنطقتَين اللتَين تُسجَّل فيهما أعلى نسبة إصابات بالسرطان، ويعيد مسؤولون ومراكز بحوث وجامعات عراقية الأمر إلى مخلّفات الحرب ، لا سيّما اليورانيوم وسواها من الأسلحة الخبيثة التي استخدمتها القوات الأميركية في البصرة في عام ٢٠٠٣ والفلوجة في عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى التلوّث البيئي الناجم عن حقول النفط ومخلفات الشركات النفطية الأجنبية والمحلية العاملة في البصرة .

قبل أيام ، أعلن مدير مكتب مفوضية حقوق الإنسان في البصرة ، مهدي التميمي، عن ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض سرطانية ، مؤكداً تسجيل ٧٠٠ إصابة كمعدّل شهري في المحافظة البالغ عدد سكانها نحو ثلاثة ملايين نسمة ، وأكّد التميمي في بيان صحافي ، أنّ «هذه النسبة تعدّ الأعلى في محافظة عراقية «، معيداً الأسباب إلى مخلفات الحرب الملوّثة باليورانيوم ، وكذلك الملوّثات النفطية ، ورجّح التميمي ارتفاعاً أكبر في معدلات إصابة سكان البصرة بالأمراض السرطانية في خلال الأشهر المقبلة، وذلك وسط تعمّد الحكومة العراقية عدم وضع حلول لمواجهة «الكارثة الإنسانية» التي تحلّ بالبصرة ، أضاف أنّ الحكومة العراقية لا تملك أيّ برنامج لمواجهة الأمراض السرطانية في البصرة ، وهي تجاهلت كل المناشدات التي وُجّهت إليها منذ أشهر .

من جهته ، صرّح المتحدث الإعلامي باسم وزارة الصحة، سيف البدر ، لوسائل إعلام محلية ، بأنّ رصد الوزارة لحالات الإصابة بالسرطان يشير إلى ٢٠ ألف إصابة في العام الماضي وحده، لافتاً إلى أنّ سرطان الثدي هو الأكثر انتشاراً في العراق ، وأكّد البدر أنّ « الوزارة تعمل وفق الأموال التي خصّصتها الحكومة، لكنّ الأعداد في تزايد ، نحتاج إلى وقت من أجل التعاقد مع شركات رصينة توفّر الأدوية بأسعار لا ترهق المواطن العراقي البسيط .

البيئة الصادمة وأثرها في سلوك الطفل

احمد جبار غرب

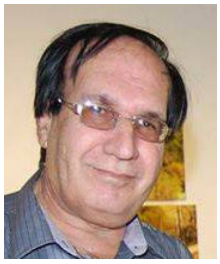

أصبت بالدهشة والحيرة لمشاهدة أطفال بسن الابتدائية ومادون يشاهدون أفلاماً مرعبة فيها درجة من التشويق الانفعالي الحاد من خلال التلفزيون لا يقوى عليها الكبار من هم دون سن الرشد وليس هذا فقط وإنما يشعرون بالسعادة لمتابعتهم للأحداث واللقطات ولا تثنيهم رؤية الدم والمواقف المتأزمة من التوقف عن المشاهدة أو الخوف من المفاجآت ، قلت ربما لم يستوعبوا عقليا تلك المشاهد لعمرهم الزمني البسيط ولاحساسهم القاصر ومشاعرهم الابتدائية في تقبل الاحداث والاندماج معها ، لكن اتضح أن ذلك مجرد خطأ في التشخيص ، حيث تمادوا الى درجة الذوبان والانغماس بالمشاهد .

لم استغرق كثيرا في التفكير بهذا الخرق الاجتماعي الكبير ولأننا نبث يوميا من خلال الشاشات والفضائيات وألعاب الفيديو المليئة بالعنف أضعافاً من مشاهد الموت والدم في كل يوم فقد أصبحت تلك المناظر طبيعية وتكيفت عقول الأطفال الغضة ومشاعرهم مع هذا الواقع ربما يفيدهم مستقبلا في امتصاص الصدمات واحتوائها وقد تذكرت إني في طفولتي كنت أخشى حينما اسمع كلمة (الحرامي) فقط عندما اسمع بهذه الكلمة وأتصوره شيئا خرافيا يحاول ايذائي وقتلي أو عندما اسمع حكايات عن الأشياء الخارقة والجان (والسعلوة والطنطل) التي غالبا ما تحكيها الجدات والعمات بشيء من الغرائبية!

حقا ان المجتمعات تتطور قهريا ورغم انفها وحسب ما تفرزه بيئتها الاجتماعية فهي دائما انعكاس لواقع قائم ومتى ما كانت المجتمعات متعافية ، كان وعيها ونضجها مستمدين من بيئتها الصحية والعكس صحيح أيضا وفي هذا الجانب يتدخل الكثير من العوامل في تكوين شخصية الطفل وإعطائها الصبغة الخاصة بها ففي كثير من المدن الشعبية والتي تنعدم فيها سبل العيش الرغيد وتكون أولويات كفاحها من اجل توفير بيئة معيشية ملائمة من لقمة الخبز الى ابسط مقومات الحياة اليومية نراها تكون بمنأى عن التثقيف والتوعية لهذه الانشغالات المستحكمة فيها وتكون الأسرة عاجزة تماما بسبب الظروف المادية عن رعاية أطفالها والاهتمام بمتطلباتهم وهواياتهم والتي تعبر عن ما يدور في مخيلتهم ، ورغم دور الأسرة في التنشئة الصحية السليمة باعتبارها الخلية الأولى التي تحتضن الطفل وعليها مهام كثيرة في هذا الجانب .. يأتي دور المجتمع والبيئة السياسية التي تتحكم بمقدرات البلاد وعليها يكون الوزر الأكبر في تحمل متطلبات الطفولة وبنائها صحيا وسيكولوجيا من خلال الدعم الثقافي والاجتماعي وتوفير الجانب المادي والإنساني ، فالطفل يحتاج الى اهتمام خاص وعلى الدولة أن تعطي وقتا كافيا لهذا الاهتمام وتعمل على إنشاء بنى تحتية للطفولة من مدارس انموذجية الى مكتبات تتلاءم ومستوى وعي الطفل و مراكز للرياضة والصحة كذلك دور للمسرح تتبنى أعمالا هادفة تخدم وترمم السلوك السليم للطفل وأيضا يجب توفير أغذية من خلال الصحة المدرسية تعطى يوميا للأطفال في مختلف المراحل الدراسية لينمو عودهم وتتصلب أجسامهم وقد قيل الجسم السليم في العقل السليم كذلك على الدولة أن تعي جيدا أن بناء الطفولة يعني بناء لمستقبلها وكيانها هذا اذا كانت الدولة في وضعها الصحيح ولا تعاني من إشكالات مرحلة التأسيس والصيرورة ، أما في حالنا فالأمر جدا متعب وحزين نتمنى أن لا تعاني الطفولة من المشاكل والآلام وان يحسب لها حسابا كبيرا لأنها اللبنة الأولى للمجتمع وهاجس التطور والتقدم للبلاد .

جرائم التهديد

المحامية علياء عبود الحسني *

شاعت وانتشرت حتى اضحت اكثر الجرائم تداولاً في احاديث الناس التهديد بالقتل والتهديد بالفضيحة والتهديد عبر الهاتف او وجها لوجه او بواسطة شخص لأخر او تهديداً بوضع مظروف تحت باب الدار ... جريمة تعددت وسائلها ، فكيف نظر المشرع لها وماهي اركانها وماهي صورها وماهي عقوبتها .

تناول المشرع العراقي جريمة التهديد في المواد (٤٣٠ ـ ٤٣١ ـ ٤٣٢) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنه ١٩٦٩ ، ويعرف التهديد بانه (فعل الشخص الذي ينذر اخر بخطر يريد ايقاعه بشخصه او ماله) كما عرف بانه (ترويع المجني عليه والقاء الرعب في قلبه بتوعده بأنزال شر معين به سواء اكان بشخصه او بماله) ، وبهذا يعتبر تهديداً كل قول او كتابة من شأنها القاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني لجريمة ضد النفس او المال او افشاء او نسبة امور مخدشة بالشرف وقد يحمله التهديد تحت تأثير ذلك الخوف الى اجابة الجاني الى ما ابتغى متى ما اصطحب التهديد بطلب .

التهديد بشكل عام تعبير عن ارادة المتهم بإيقاع الاذى بالمجني عليه او بشخص يهمه امره على نحو يؤثر على نفسيته او حرية ارادته ، وهذه الارادة يفترض ان تكون محققة، كما يجب ان يكون التهديد جدياً ، وعلة هذا الشرط ان قانون عاقب على التهديد لما يحدثه من تأثير على نفسية المجني عليه وحرية ارادته ولا يكون من شأنه ذلك الا اذا كان جدياً ، ولا يهم فيما اذا كان المتهم ينوي تنفيذ الامر المهدد به او لا ينوي ذلك .

وكذلك يقع جريمة التهديد ولو ان كانت تلميحاً شفهياً كانت ام كتابياً كالتلويح بسيف او بخنجر او بمسدس او عن طريق صورة او رمز كإرسال صورة سكين او صورة انسان مطعون او ميت او صورة جمجمة وعظام او يرسم شيء من ذلك على باب او جدران المجني عليه وفي جميع هذا الامور يشترط ان يكون التهديد جدياً ، اما اذا كان التهديد ظاهر الهزل او عدم الجدية فلا تقوم به الجريمة ، او ان ظهر بانه جدي ولكن المتهم بادر على الفور او برهة يسيرة من الزمن فأفصح للمجني عليه عن حقيقة قصده هنا لا تقوم الجريمة .

تقوم هذه الجريمة على ركنين فقط ، اولاً – الركن المادي وهو فعل التهديد ، فكل عبارة يكون من شانها كما اشرنا اليه ازعاج المجني عليه او افزاعه او القاء الرعب في نفسه او احداث الخوف عنده من خطر يراد ايقاعه بشخصه او ماله او بشخص او مال شخص يهمه يعتبر تهديداً معاقب عليه وفق القانون ، ثانياً – الركن المعنوي وهو القصد الجنائي ، ان جريمة التهديد عمدية يلزم لتحققها توافر قصد الجنائي ويتحقق ذلك بانصراف ارادة الجاني الى تحقيق الواقعة مع العلم بجميع اركانها القانونية ، فيجب ان يعلم الجاني وقت ارتكاب فل التهديد بدلالة عباراته وان من شأنها وفقاً لمدلولها اللغوي او العرفي ان تزعج المجني عليه ويرعبه ويؤثر على نفسيته ويبث الخوف والفزع فيها .

عقوبة هذه الجريمة ، تكلم المشرع العراقي عن جريمة التهديد في المواد (٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢) من قانون العقوبات العراقية المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ كما اشرنا اليه في البداية حيث نصت المادة (٤٣٠) فقرة الاولى- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه او ماله او ضد نفس او مال غيره او بأسناد امور مخدشه بالشرف او افشائها وكان ذلك مصحوباً بطلب او بتكليف بأمر او الامتناع عن فعل مقصوداً به ذلك ، فقرة الثانية – يعاقب بالعقوبة ذاتها اذا كان التهديد في خطاب خال من اسم مرسله او كان منسوبا صدوره الى جماعة سرية موجودة او مزعومة ، المادة (٤٣١) يعاقب بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه او ماله او ضد نفس او مال غيره بأسناد امور خادشه للشرف او الاعتبار او افشائها بغير الحالات المبينة في المادة (٤٣٠) والمادة (٤٣٢) كل من هدد آخر بالقول او بالفعل او بالإشارة كتابة او شفاها او بواسطة شخص أخر في غير الحالات المبينة في المادتين (٤٣٠ و ٤٣١) يعاقب بالحبس مدة لأتزيد على سنة واحدة او بغرامة ...) اذن تحمي نصوص التجريم في التهديد حقاً من حقوق الانسان المهمة هو حقه في الحياة الامنة الهادئة بعيداً عن القلق والفزع والرعب ، وبذلك تقترب هذه الجريمة من الجرائم الاعتداء على سلامة الجسم اذ ان الحالة النفسية احد عناصر الحق في سلامة الجسم ، اذ ان ما يولده التهديد من رعب وقلق وذعر لدى المجني قد يولد لديه مرضاً نفسياً او عاهة تستمر مدى حياته وبذلك تستحيل الحالة النفسية الى مرض عضوي بل قد تصلردرجة تأثير التهديد في نفوس البعضرالى حد الوفاة خاصة بالنسبة لضعيفيرالمقاومة .

* aliaaalhsane@gmail.com

خبير قانوني عراقي يحذر من سعي لجعل فقهاء الاتحادية بعدد مساوي لقضاتها

حذر «خبير قانوني محمد شريف في تصريح صحفي ، من السعي لزيادة عدد الفقهاء بموجب مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا ، لافتا الى ان وجودهم يجب ان يقتصر على اعطاء الخبرة غير الملزمة من دون الاشتراك في القرار القضائي .

وقال الخبير القانوني ان « هناك مساع لزيادة عدد الفقهاء والخبراء في مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا المعروض امام مجلس النواب ، وجعلهم بنحو يساوي لعدد قضاتها» ، وتابع ان « وجود فقيهين للشريعة الاسلامية الاول يمثل الفقه الشيعي والاخر يمثل الفقه السني، وخبيرين للقانون ، هو كافي ضمن تكوين المحكمة الاتحادية العليا» .

واشار الى ان « السعي النيابي الحالي هو جعلهم اربعة فقهاء وخبيرين، وبذلك سيجعل عددهم مقارب لقضاة المحكمة ».

واوضح الشريف ، ان « الدستور نص على ان المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة ماليا واداريا ، وهذا يعني ان هيئتها يجب ان تقتصر على القضاة» ، مستطردا ان «وجود الخبراء والفقهاء وفقا للدستور فهو ضمن تكوين المحكمة وفقا للمادة (٩٢) من الدستور ، وهذا يعني انهم ضمن الطاقم الاداري وليس القضائي ، وبين ان فلسفة وجود الخبراء والفقهاء هو الخشية من سن قانون يخالف الاسلام ومبادى القانون ، هذا يعني ان دورهم ينحصر في اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالنظر في دستورية التشريعات والانظمة .

واورد ، ان جعلهم ضمن طاقم هيئة المحكمة سوف يسمح لهم المشاركة في جميع اختصاصاتها ومنها المصادقة على نتائج الانتخابات والنظر في المنازعات في ما بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والادارات المحلية ، وهذا يخالف فلسفة وجود الفقهاء والخبراء ، ان وجود هذه العناوين ضمن التكوين الاداري للمحكمة الهدف منه اعطاء الخبرة اذا كانت دعاوى الطعن بالقوانين يتضمن موضوعها جنبة شرعية او يتعلق بمبادى القانون وحقوق الانسان .

وذهب ، الى ان ذلك يعني ان وجودهم هو يتعلق بتقديم تقرير للهيئة القضائية بشان الدعاوى وان هذه الهيئة هي من تتخذ القرار وفق الدستور والقانون ، وهذا ما استقرت عليه الاعراف القضائية .

العراق وقمة العرب

ثامر الحجامي

وسط أجواء مشحونة ، تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما منطقة الخليج الغنية بالنفط ، وتزايد حدة الصراع بين الأقطاب الدولية للتحكم بهذه المنطقة .. وسط كل هذه الأجواء العاصفة ، كان العرب وكعادتهم متأثرين لا مؤثرين ، ولإيجاد دور لهم حتى وإن كان صوريا ، عقدت ثلاث قمم في آن واحد !

الدول العربية في حالة يرثى لها ، وغير قادرة على التأثير في مجريات الأحداث التي تجري في المنطقة ، بسبب موجات الإرهاب المدعومة من بعض الدول العربية ذاتها التي تدعو الى محاربته ، والأزمات التي تعصف بأهم دولها جاعلة منها ساحة للصراعات والأجندات الدولية ، فمصر قلب العرب وصاحبة التأثير الأكبر ، قد إنسحبت من هذا الدور ، بفعل إنشغالها بوضعها الإقتصادي ، وبلاد المغرب العربي تعصف بها الأزمات الداخلية والصراعات السياسية ، ودول الخليج تتصارع فيما بينها ، وسوريا ما زالت تعيش حربا طاحنة، واليمن السعيد لم يعد سعيدا ، والسودان لم يقر له قرار بعد، وما زال العراق يحاول الوقوف على قدميه وسط العاصفة غاية هذه القمة الطارئة كانت واضحة ، وهو حشد التأييد العربي ضد دولة مجاورة هي جمهورية إيران الإسلامية ، والوقوف مع الإجراءات الامريكية بمحاصرة الشعب الايراني ، تحت ذرائع وحجج واهية يتلعثم من ينطق بها .

دعاوى الإرهاب وتهديد السلم الإقليمي في المنطقة ، وغيرها من الإتهامات لا يصدقها بعض من يجلس على طاولة القمة ، ومحاولة الخروج بسيناريو متفق عليه سلفا لتحشيد الرأي العام ضد إيران ، كانت تنطق به عيون المنظمين للقمة قبل ألسنتهم ، والبحث عن كبش فداء لهذه المحرقة ، رغبة تراود بعض الحاضرين ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية .

بلسان عربي فصيح تحدث رئيس جمهورية العراق ، وأعلم المجتمعين أنهم سيكونون أول المتضررين فيما اذا إندلعت حرب في المنطقة ، مؤكدا إن أمن دول المنطقة هو أمن للعراق ، ولن يرضى العراق بأي إعتداء على الدول العربية وتهديد أمنها ، لكنه عاد في الوقت نفسه وذكر القادة العرب بعلاقة العراق مع ايران والمصالح والحدود المشتركة التي تربط البلدين ، وأن العراق لا يمكنه مشاركة الدول العربية فيما تريده للجارة إيران ، ما صدر من الوفد العراقي في القمة العربية لا يمثل رأي برهم صالح أو رئاسة الجمهورية فقط .. بل إنه لا يمثل أي طرف من الأطراف السياسية العراقية سواء الذي يسمى المقاوم أو الإتجاه الرافض للدخول في محاور الصراع ..

ما قاله رئيس الجمهورية يمثل موقف الحكومة العراقية بكافة أطيافها السياسية ..

وهو بالضبط يمثل سياسة النأي عن الدخول في المحاور .

العنف ضد الاطفال

فاطمة الاسدي

الاطفال هم الشريحة الاضعف في المجتمع، وذلك بسبب عدم اكتمال نموهم الجسماني والنفسي ، فالأطفال بحاجة الى الرعاية والعناية بشكل كبير لأيصالهم الى بر الأمان حيث يصبحون قادرين على الأعتماد على أنفسهم ..

أن ظاهرة العنف ضد الأطفال تمثل وباءاً عالمياً الآن وهي في تصاعد مستمر ، ويتعرض الأطفال حول العالم سنوياً للعنف بكافة أشكاله وبذلك يمثل نتائج وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية للأطفال ..

أكد علماء النفس أن التعنيف في مرحلة الطفولة له تأثير كبير على الصحة العقلية ،الجسدية والنفسية للطفل ..لأنه عندما يكبر تتعشش بداخلهُ أما الانطوائية أو العدوانية ..

فالعنف المنزلي هو العنف الجسدي أو النفسي الذي يمارس ضمن أطار الأسرة الواحدة سواء من قبل الأب أو الأم أو الأخوة ، حيث لايوجد إي قانون أو عرف أجتماعي يمنع الأبويين من ممارسة الضرب بأي شكل من أشكال العنف الجسدي ، وليس القصد بالضرب هنا الضرب التربوي (أو التأديبي كما يصطلح عليه البعض) وأنما العنف الجسدي كالضرب المبرح سواء باليد أو بأستخدام أداة معينة ..

ورغم أن البعض يحاول إلصاق مثل هذا الفعل في الأسر الغير متعلمة أو الغير مثقفة أو الفقيرة دون سواها ، إلا أن ذلك غير دقيق حيث ثبتت الوقائع أن مثل هذه الممارسات تتم حتى بين الأسر المثقفة والمتعلمة وغيرها دون أستثناء ، مما يعكس وجود ثقافة تربوية غير صحيحة بوجه عام ، كذلك هو الحال للعنف النفسي كالشتم والسب والتعيير والحبس ..

٥١٪ من الأباء يبررون الضرب بأنهم فقدو أعصابهم، لاتخسر طفلك بسبب هذه الكذبة ، الكلمة الطيبة والأسلوب الحسن هو بديلك الأفضل ..

الوعي والديمقراطية في المجتمعات ...

محمد مسلم الحسيني

مقدار الوعي العام في أي مجتمع من المجتمعات يمكن قياسه بميزان صراع الأضداد والمتناقضات المطلق ، هذا الصراع يحصل عادة بين خصائص المجتمع الإيجابية والسلبية ويشمل صراع العلم مع الجهل ، التقدم مع التخلف ، النشاط مع الكسل ، النظام والإنتظام مع الفوضى والبعثرة ، الحب مع الكراهية، الإنفتاح مع التقوقع .... الخ ذلك من قائمة المتناقضات المطلقة الطويلة .

المجتمع الذي يسود فيه العلم على الجهل والتقدم على التخلف والإنسانية على الهمجية، على سبيل المثال وليس الحصر ، فانه دون شك سيكون مجتمعا واعيا على أساس تعريف الوعي الشامل الذي يتلخص بالإدراك العقلي لمتطلبات العمل الناجح الصحيح ، أما إذا كان الفساد يطغي على النزاهة والتسيّب على الإلتزام والقساوة على الرحمة فأن ميزان الوعي العام سيشير الى تدن هائل في نسبة الوعي في هذا المجتمع ، إذن درجة الوعي في أي مجتمع من المجتمعات تتناسب طرديا مع الخصائص الإيجابية الموجودة في ذلك المجتمع وعكسيا مع خصائصه السلبية ، أي كلما زادت خصائص المجتمع الإيجابية زادت درجة الوعي العام فيه والعكس صحيح .

ميزان الوعي قد لا يتحدد فقط بالمتناقضات المطلقة في المجتمع إنما يتعداها ليشمل أضداد ومتناقضات أخرى لها صفة النسبية والتي قد تتسم بمنعطفاتها السياسية أو الدينية في ذلك المجتمع. فميزان الوعي قد يتأثر بطبيعة النظام السياسي المتبع في مجتمع من المجتمعات ويؤثر فيه أيضا ، الأضداد السياسية والعقائدية التي تؤثر وتتأثر بدرجة الوعي في المجتمعات كثيرة أذكر منها : ديالكتيك الأضداد في النظرية الماركسية مثل صراع الإشتراكية مع الرأسمالية والبروليتاريا مع البرجوازية ، والثنوية الضدية في مبادىء المعرفة الدينية كصراع المثالية مع المادية والخير مع الشر والإيمان مع الكفر، وصراع الأضداد في النظرية القومية العربية كصراع الوطنية مع العمالة والتقدمية مع الرجعية .... الخ ذلك من قائمة المتناقضات النسبية والتي تجرنا الى صلب الموضوع حينما ندرج مع هذه القائمة صراع الديمقراطية مع الدكتاتورية .

فكلما كان المجتمع واعيا كلما احتاج نظاما سياسيا ديمقراطيا متحضرا يتناسب مع درجة وعيه ليحقق الرؤى والآمال التي يطمح لها ذلك المجتمع المتطور ، الوعي يصنع الديمقراطية ويحتاجها والديمقراطية لبنة الوعي ومصدر من مصادره، فالعلاقة جدلية بين الأثنين وهذه حقيقة مسلّم بها ، إلاّ أن السائل قد يسأل ويقول: أيهما أولا الديمقراطية أم الوعي ، فمن هو الأب ومن هو الإبن ومن يخلق من؟ ، يرى بعض المفكرين بأن الوعي هو الأساس لأن المجتمع غير الواعي لا يمكن أن ينجح ديمقراطيّا فذلك يشبه من يعطي جوزا لمن لا أسنان له ! ومنهم من يقول بأن الديمقراطية هي التي تخلق الوعي والتقدم والرفاه في المجتمع لو طبقت فيه، ودون الديمقراطية لا يمكن للمجتمع أن يتطور وينهض وتتحسن ظروفه العامة كي تطغي الكفة الموجبة في ميزان الوعي على الكفة السالبة فيه.

هذا النقاش ربما يقودنا الى نفس النقاش الفلسفي المعروف بين أولوية المادة والوعي، حيث ترى الفلسفة المادية أولوية المادة على الوعي بينما يناقضه رأي الفلسفة المثالية التي ترى أولوية الوعي على المادة ، رغم هذا التناقض حول مسألة السبق بين الوعي والديمقراطية إلاّ أن هنالك من يرى بأن الوعي والديمقراطية توأمان متماثلان متكاملان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما ولا يصمد أي منهما بغياب الآخر ، الديمقراطية تؤثر على الوعي وتتأثر فيه والوعي مادة الديمقراطية ونتاجها، فهما ينشآن وينموان ويتطوران كف بكف وكتف بكتف والعلاقة بينهما أشبه ما تكون بعلاقة الحركة مع الزمن ، فلا حركة من دون زمن ولا زمن من غير حركة .

سؤال قد يطرح نفسه بإلحاح ملخصه هو : طالما كانت الصلة بين الوعي والديمقراطية هي صلة تكافل وتكامل وموازاة ، فما الذي سيحصل لو أجرينا تغييرا تجريبيا في ميزان المعادلة بين الوعي والديمقراطية فرجحنا كفة الواحدة على الأخرى ؟ أي ماذا سيحصل لو نزل الوعي بقدرة قادر على مجتمع يحكمه دكتاتور أو أرسينا الديمقراطية وجئنا بها من وراء البحار وزرعناها في مجتمع ينقصه الوعي ؟.

هنا دون شك ستحصل ردود أفعال لحدث غير طبيعي تتباين في درجتها وطبيعتها ، وذلك طبقا لحالة المجتمع وطبيعته ، لا أعتقد بأن مشكلة ستحصل في المجتمع الذي ينزل عليه الوعي بشكل مفاجيء وسريع وهو في ظل الدكتاتورية ، لأن المجتمع الواعي يستطيع أن يتعامل مع كل الظروف حتى مع دكتاتوره ، الدكتاتور في المجتمع الواعي لا يجد مكانا له ، فسيرى بأن أقرب الناس اليه يتخلون عنه ، حتى حمايته الخاصة (الواعية) تسلط الضغط عليه كي يسير بطريق الحضارة والمدنية ويتخلى عن الحكم الشمولي خدمة للشعب وللديمقراطية ، الدكتاتور في المجتمع الواعي سيشعر بعقدة النقص وسيصيبه الهلع بسبب ثقافة مجتمعه المتزايدة ووعيه الكامل ، فيتبدل عنده شعور جنون العظمة بشعور الدونية ونهم السلطة بالتوجس منها وهكذا يتهاوى نفسيا وسلطويا وهو في حالة الوقوف ، طبقا لهذا ربما لا يرى المحلل السياسي إرباكا أو إرتباكا ممكن الحصول لو غيرنا إصطناعيا معادلة الوعي مع الديمقراطية فزدنا مقدار الوعي في المجتمع وأبقيناه على حالته السياسية .

الطامة الكبرى ستحصل دون شك في الفرضية الثانية ألا وهي حالة ورود الديمقراطية الى مجتمع ينقصه الوعي وغير محضر للإرتقاء الديمقراطي ، هنا سيحصل تفاعل يشبه تفاعل الحوامض مع القلويات غير المتجانسة ، سنلبس مجتمعا عاريا من الوعي ثوب الديمقراطية ، إلاّ أن هذا الثوب لم ينتج محليا وحسب مقاييس وعي المجتمع انما يلبسه المجتمع دون قياس ودون مواصفات مما قد يؤدي الى أن يكون هذا الثوب إما طويلا جدا فيعثر المجتمع فيه أثناء السير ويسقط على وجهه وربما لا يستطيع بعد ذلك النهوض ، وإما أن يكون الثوب شديد القصر فتبان عورات ذلك المجتمع وخباياه .

الديمقراطية الواردة الى مجتمع دون حساب ودون توازن مع درجة الوعي والثقافة سوف تحوّل الأمراض الحادة في ذلك المجتمع الى أمراض مزمنة ، وتمنح جراثيم الأفكار المتخلفة قابلية التوطن والنمو والإزدهار ، في بعض مجتمعات العالم الثالث قد تكون عصا الدكتاتور حدّا فاصلا بين الممارسات والأعراف البالية ومظاهر الأمراض الإجتماعية الكامنة وبين خروج أعراضها وصورها مكشوفة نحو السطح. في ظل الديمقراطية تتحرر هذه الأمراض وتتشرعن هذه الممارسات والعادات وتنتشر دون مانع أو رادع، وهذا ما سيؤدي الى سير ذلك المجتمع نحو الهاوية سواء كان عاجلا أم آجلا !

الديمقراطية المسلوبة من الوعي ستثير النعرات الدينية والطائفية والأثنية والعشائرية في نفوس أبناء المجتمع وتؤدي الى تفتته وإنقسامه على المدى المنظور ، سيموت المشروع الوطني في ذلك المجتمع ويصبح العرق قبل التراث والطائفة قبل الوطن ، كما ان هكذا ديمقراطية ستبث الفوضى والبعثرة وتزيد من نسبة الجريمة بكل انواعها خصوصا السرقة والإختطاف بسبب مطاطية القانون أو تساهله في مجتمع معتاد على اساليب القوة والإضطهاد في تعاملاته مع أبنائه ، سوف تنطلق ظاهرة شبق السلطة بكل زخمها لتعبّر عن الحرمان والعوز الذي عانى منه المجتمع وهذا ما سيجعل الساحة منطلقا لصراع المصالح التي تتفاوت بين المصالح الفئوية الى المصالح الفردية الذاتية.

الأسماك الكبيرة في عالمنا الثالث لا تملك إلاّ عينا واحدة ضيقة الأفق لا ترى الأمور إلاّ بمنظار واحد محصور ومشوش ، بينما الأسماك الصغيرة هي التي تتميز بسعة النظر وبعده وبقوة الحركة وحيويتها ، إلاّ أن الأسماك الكبيرة تأكل عادة الأسماك الصغيرة في هذا العالم ولا تدع لها إمكانية الحركة والنمو أو حتى الوجود! وهكذا تصبح الساحة في ظل الديمقراطية المجردة عن الوعي ملكا للأقوى دون الأجدر وحكرا للأشقى دون الأنبل !

الناخب غير الواعي في ظل الديمقراطية سوف لا ينتخب ممثلا واعيا في أكثر الحالات ، عندها نكون في نهاية المطاف قد إستبدلنا دكتاتورا متعجرف بديمقراطي متخلف وسيكون هذا المجتمع خال من الكفاءة والقدرة ويسير الى الوراء بدلا من أن يتقدم ، مما يجعل المجتمع المظلوم والمتعب يتباكى على أيام الدكتاتورية المرّة يوم كانت عيونه رمداء ، فالرمد أهون عليه من العمى وما أقسى معاناة المجتمع حينما لا يرى النور في وضح النهار ! .

العراق قبل وبعد سقوط الموصل

مصطفى الركابي

قبل ٥ اعوام ، ظللت رايات سوداء سماء الموصل ، ودماء حمراء بدأت تطارد اهلها ، وصار صراخ الأبرياء صفعة قوية للخونة الذين سلموا مفتاح الموصل على طبق من ذهب للإرهابيين القتلة .

ان العاشر من حزيران من عام ٢٠١٤ ذكرى مؤلمة ومرة لسقوط الموصل من حضن الوطن ، واحتلالها من قبل ارادة الظلام وسجنها بين مخالب الوحش الداعشي لستة اعوام مرت .

مازالت ذكرها تملئ قلب العراقيين الما وقيحا لضياع ثاني اكبر مدن البلاد بعد العاصمة بغداد ، لاسباب ضلت مجهولة حتى الان ، راح ضحيتها اهالي الموصل الذين ضاقوا مرارة القتل والجوع والتشريد .

وبين ليلة وضحها حاولت عصابات داعش الارهابية بسط سيطرتها على عدة محافظات شمالية بعد اعلان الخلافة المزعومة في نينوى، فوصل الارهاب المقيت على اعتاب العاصمة بغداد ، لتكون بوابة للوصول الى النجف الاشرف وكربلاء المقدسة.. لكن ما الذي جرى ؟

صوت هادر يخرج من النجف الاشرف يصك اسماع الإرهابيين ومن وقف معهم وساندهم من ارادات دولية تصدرتها امريكا والكيان الصهيوني وباذرع سعودية خالصة، متمثل بصوت المرجعية الدينية العليا التي مزقت هذا المخطط الارهابي فكانت ردا صارما على تلك النكسة ، وايذانا للمد الشعبي الذي حير العالم وابهر عقله الذي لم يستوعب ان يهب شعب باكمله من شماله الى جنوبه لنصرة الوطن بهذا الزخم المعنوي المبهر .

وعلى الرغم من النكسة التي مرت بها المؤسسة العسكرية آن ذاك الا ان ابناء الرافدين من الوسط والجنوب ، والشمال وكافة مناطق العراق هبوا لتحرير تلك المدن التي لم يسيروا في طرقاتها ذات يوم ولم يدفعهم سوى شعورهم بمسؤولية الدفاع عن اخوانهم في الوطن والدين في تلك المناطق .

هذه الذكريات ما زالت اثارها باقية في ذهنية التاريخ ، وذهنية العراقيين ، التي انعكست باثار ايجابية بعكس ما كان مخطط لها بانهاء العراق ودثر تاريخه الى الابد، فلولا هؤلاء الابطال لما كانت الدول المعادية للعراق ان تأتي صاغرة وتطلب مفاوضة العراق والتعاون معه وفتح افاق الدبلوماسية معه على اوسع ابوابها .

ان العراق اليوم سجل حدثا تاريخيا مهما في ضمير الانسانية ، وعلمها كيف يتم الدفاع الحقيقي عن الاوطان ، وكيف مواجهة اقوى الارادات العالمية واقوى الترسانات العسكرية، وعلمه بان القوة العسكرية ليست بقوة الاسلحة وحجم الترسانات العسكرية، وليست بالامكانيات اللوجستية ، انما بالارادة الحقة التي لينت الحديد واهانت المستكبرين والارهابيين .

نعم .. انه المنطلق الذي اعادة للمؤسسة العسكرية العراقية هيبتها ، ورسخ تاريخها المشرف في الدفاع عن القضايا الوطنية ، وقضايا الامة التي لم تقف ولم تنهض الا بالجيش العراقي بكل صنوفه جيش وشرطة وحشد شعبي وبيشمركه ، الذي شكل اليوم وبعد سقوط النظام السابق، بثقافة عسكرية حقيقية تنهل معين الحرية والكرامة من المجاهدين ورموز الامة وتاريخها .

ان الاعداء كانوا يريدون من العراق ان يتحول الى ظلام ، واعادته الى عصور ما قبل التاريخ ، وكانوا يريدون من العراق (المرعب) ان يكون ضعيفا ، لكن بقوة الله وارادة الحشد الشعبي عاد العراق اقوى من قبل، وبدلا من يملك العراق جيشا واحدا، اصبح اليوم جيشا قويا ، وحشدا ضاربا لكل قوى الاستكبار التي تكسرت ارادتها على صخرة الارادة العراقية الصلدة .

لذا من حق العراقيين ان يفخروا بابنائهم البررة من الجيش والشرطة والحشد الشعبي ، الذين اعادوا للعراق مكانه الطبيعي بين امم المنطقة .

ورغم ان العراقيين يطمحون بالمزيد الا ان افاق المستقبل شاخصة وشمسها مشرقة تحرق الوجوه الكالحة ، وتضيء وجوه العراقيين البررة .

العراق يستنكر فاجعة سبايكر

د. حسين القاصد

لم تتعرض جريمة او مجزرة بشرية كبرى لتكرار ارتكابها مثلما تعرضت له مجزرة سبايكر ، ذلك لأن عبثا سياسيا وعدم احترام لقضايا البلد ودماء الأبرياء فيه ، قام به بعض المتآمرين على وحدة العراق وقيمته وهيبته ، حيث حاول بعضهم نفي الحادثة الأليمة بكل احمرار دمها الذي صبغ مياه دجلة ، بينما حاول البعض الآخر مدعوما بالإعلام المغرض المدفوع الثمن التقليل من حجم الكارثة ، بالقول إن الشهداء لايتجاز عددهم عدد الأصابع ، وأنه لاشيء يثبت عملية ذبحهم البشعة !! .

كل هذه السيناريوهات كنا نسمعها ونسخر من انظارنا حين كنا نشاهد افلام الفيديو التي تبثها داعش عبر الاعلام الالكتروني ، والأغرب منه اننا كنا نسمع ونرى بعض ضعاف النفوس من الساسة المنتفعين ، نراهم يصرون على إزاحة صدى بشاعة هذه الجريمة، عن واجهة الذاكرة الجمعية للرأي العام العراقي لكي لا تأخذ صداها عربيا وعالميا بوصفها أبشع جريمة ذبح جماعي ارتكبت في العصر الحديث .

وبين متآمر مع داعش على ذبحهم واعلام أجير لاتهمه دماء الشهداء ، بقيت الحادثة بصدى مخنوق لكي يتم وأد صداها ثم اندثارها محليا ، إلا ان صوت الدماء أعلى ولقد تسنى لنا في وقت كانت وزارة الثقافة منشغلة بترف وزيرها .. أن نفتح ملف سبايكر إلى الاعلام الغفوي الخارجي ، وهو الاعلام الأكثر صدقية واقرب للرسوخ في الوعي الجمعي ، وهو المشهد الذي تعطلت فيه اللغة تماما ولاذت بالدمع كي يعينها على النطق .

كانت فرصة ثمينة أن يطلع على الحقيقة الصارخة، ثلة من كبار الفنانين المصريين وشعراء من السودان وتونس وسورية فضلا عن وجود شيخ أزهري بين الوفد، وقد صادف تواجدهم في موقع المجزرة العثور على مقبرة جماعية لعدد من المغدورين في سبايكر وتمت عملية إخراج جثثهم امام اعين الوفد ليكون الدمع سيد المشهد .

الآن ، وبعد مرور (خمسة) اعوام على فاجعة سبايكر، علينا أن نتعلم من الآخرين كيف نوثق حوادثنا ونخلد ذكر شهدائنا ولا بأس أن نتعلم من كردستان وكيف خلد الأكراد مجزرة الأنفال وأقاموا بانوراما وشواهد تؤرخ للحادثة ، لذلك هي فرصة كبيرة لأن نصنع من مكان مأساة سبايكر مَعلماً عراقيا ، نستقبل فيه كل الوفود الرسمية والسياحية وياحبذا أن يعتمد ضمن البروتوكولات بأن يدرج موضوع زيارة مكان المجزرة « بعد تهيئته » ضمن منهاج الزيارات الرسمية ، حيث تقوم الجهات الرسمية العراقية باصطحاب كل الوافدين الرسميين ، إلى مكان المجزرة ووضع باقة ورد على ضريح رمزي مشترك مع وجود مايشرح تفاصيل المجزرة لكي يطلع العالم على جرائم داعش الوحشية ، وتضحيات العراق العظيمة .

التنوع الثقافي يبرز السمة الحضارية للشعوب المنفتحة تقبل الآخر وثقافته

تعد قضية التنوع الثقافي من أكثر المواضيع الفكرية الملحة للنقاش والتداول في الفترة الأخيرة خاصة بعد الهجرات الكثيرة التي اجتاحت دولا عديدة في العالم بسبب الحروب والنزاعات واستحالة الحياة في بعض البلدان المشتعلة بالدمار .

وتبدو لنا صورة المجتمعات الآن مزيجا من الأجناس تنتمي لثقافات وبيئات متنوعة ، وهذا الخليط للمكونات يعني ثراء في مساحة الروافد الثقافية للمجتمعات، يمنحها قوة وخصوصية وحيوية ، ولن ينتقص من أهميتها ومكانتها لو قورنت مع مجتمعات أخرى تبدو ظاهريا وكأن التنوع لا يشكل فيها سمة واضحة .

فالمنظومات الثقافية والاجتماعية تبدو متمايزة، حتى داخل المجتمع الواحد ومظاهر الاختلاف والتنوع تظهر مميزة وطاغية ، وفي الوقت الراهن نشهد انفجارا في التنوع الثقافي والتعددية الثقافية ، (سياسات الهوية) .

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو ، أصدرت الإعلان العالمي للتنوع الثقافي في عام ٢٠٠١ لتعزيز التنوع الثقافي بين الشعوب وتعزيز دوره التنموي وايجاد حوار بين الثقافات المختلفة .

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي والعشرين من مايو/أيار في عام ٢٠٠٢ ، اليوم العالمي للتنوع الثقافي لتحقيق الحوار والتنمية بين الثقافات المختلفة .

وأكدت اليونسكو أهمية التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية حيث تتخذ الثقافة اشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى ذلك التنوع في أصالة الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الانسانية وتعددها كما يعتبر مصدرا للتبادل والتجديد والابداع .

وتنادي اليونسكو بأن يكون التنوع الثقافي ضمانة للتفاعل بين المجتمعات التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم ، والعيش معا بين افراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميه ، معتبرة ان السياسات التي تشجع على دمج كل المواطنين ومشاركتهم تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام .

وفي المجتمعات المنفتحة نجد أن قضية التنوع الثقافي تبدو أكثر فاعلية وحضورا إذ تبرز قيمة التأثير المتبادل عبر حوار حيوي واضح وجلي في تفاصيل صغيرة من حياة البشر ، ويعود الأمر إلى طبيعة النظام السياسي القائم على احترام التعددية، كما هو الحال في عدد من الدول الأوروبية ، مثل السويد والنرويج والدنمارك وغيرها من البلدان .

والتنوع الثقافي لكي يكون فاعلا يحتاج الى بيئة متحررة تكفل حرية الرأي والاختلاف والتعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحقق للجميع فرصا متساوية في المجالات كافة ، وكلما كان التنوع الثقافي متاحا ومحميا من طرف السياسيين على وجه الخصوص كلما كان أكثر ثراءً وتأثيرا في تجديد أنشطة المجتمع وأفكاره وتوجهاته .

وهذا من شأنه أن يكون نسيجا اجتماعيا متجانسا وإن كان ذا ثقافات متعددة، وهنا سيكون التنوع السكاني العرقي والثقافي وغيره داعما للتنوع الثقافي وبالعكس ، بدلا من أن يكون التنوعان في نزاع وصراع يقودان المجتمعات الى حالة من التأخر والتردي لا يمكن توقع عواقبها .

ويتاح للفرد داخل المجتمع المتحرر التعبير عن آرائه سواء عبر الاعلام أو الفن او الثقافة او الأسياسة او الوسائل الاخرى التي يضمنها له النظام الديمقراطي ولا يحميها فقط، وإنما ينشرها ويجعلها متاحة للجميع من دون استثناء فتشكل عامل قوة متبادلة بين السياسي وسلطته وبين التنوع المجتمعي من خلال تنوع ثقافاته.

أما المجتمعات التي تتسم بالانغلاق وعدم الانفتاح على الاخر ، فالصورة فيها قاتمة ومليئة بالشك والكراهية والارتياب من الآخر نتيجة تأثير الانظمة السياسية فيها وهذا نجده في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى في آسيا وافريقيا .

ففي هذه المجتمعات التي تنبذ الآخر وثقافته ولا تقر بها وتتطلع إليه كدخيل يعم التناحر بين النسيج المجتمعي وتبدو قضية التنوع الثقافي سببا إضافيا للصراع داخل المجتمع الواحد ، وهذا يجعل من الصعب القبول بالآخر وينتهي الأمر إلى حالة مرتبكة ثقافيا بجانب ارتباكها اجتماعيا.

وليس من شك في أن تفعيل التنوع الثقافي في المجتمعات وتعزيزه والمحافظة عليه وحمايته من المخاطر المهددة له يوفر الأسباب لتقوية وشائج التعاون والتنسيق الدولي، من خلال الحوار والتقارب بين الثقافات الذي ينتهي إلى التعاون والتحالف والتقارب بين الحضارات ، من أجل بناء مستقبل آمن للإنسانية التي تتخبط اليوم في متاهات عالم غير آمن وغير عادل، ومليء بالدمار والحروب والكوارث.

وكمثال على ذلك التأثير اللغوي في المنطقة العربية وفي العراق خاصة فرض على الطفل التنوع اللغوي ما هو معاش معه ولكن لدينا مرجعية واحدة وهي الحرف الابجدي الذي يمكن البناء عليه في توحيد الثقافة ثم ننتقل بعد ذلك لعملية التنوع الفكري وتقبل الاخر وبناء شخصية مستقلة قادرة على التفاعل مع المستقبل ، لأن اللغة عنصر اساس للتعرف على الحضارات والثقافات الاخرى .

كما أن التنوع الثقافي في المجتمعات المتحضرة والفاعلة يشكل عاملا هاما ومساعدا على التنمية بأشكالها وأنواعها المختلفة ولا ينحصر ذلك في تنمية الثقافة وحدها طالما أن هذا التنوع يساعد على تنمية المواهب والابداع الانساني في المجالات كلها .

ولا يمكن ان نتجاهل وجود عدة قنوات فضائية خاصة ومستقلة يساهم بشكل ايجابي برفع حرية التعبير عن الرأي الذي يسمح بظهور وجوه ثقافية لم يكن مسموحا لها بظهورها من قبل، مما يساهم بنشر ثقافة التنوع الثقافي والاعتراف بالأخر .

وربما تتعلق قضية التنوع الثقافي بالإضافة إلى إشكالياتها الفكرية بالجانب الأخلاقي للمجتمعات الذي يحتم على ذوي العلاقة الإيمان بأهمية التنوع أولا والعمل على تطويره وعدم السماح بالمساس بقدسية مفهوم التعددية ، والأمر منوط أولا بالسياسات ويتطلب تعاونا جادا مع المعنيين من مثقفين ومفكرين عبر آليات عملية لكي تصبح نهجا ثقافيا ومجتمعيا وحتى سلوكيا يتبناه الناس بمختلف مشاربهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية أو العرقية .

لجنة الاعلام والدراسات

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 78 Jun. 2019

العدد الثامن والسبعون - حزيران ٢٠١٩

ابن خلدون .. الجاسوس

محمود راضي

من روائع ابن خلدون رائد علم الاجتماع العربي ، أنه كتب في مقدمته الشهيرة في القرن الرابع عشر الميلادي .. قال فيها :

عندما تنهار الدول يكثر المنجمون والمتسولون والمنافقون والمدّعون .. والكتبة والقوّالون .. والمغنون النشاز والشعراء النظّامون .. والمتصعلكون وضاربو المندل .. وقارعو الطبول والمتفيهقون أدعياء المعرفة .. وقارئو الكفّ والطالع والنازل .. والمتسيّسون والمدّاحون والهجّاؤون وعابرو السبيل والانتهازيون ..

تتكشف الأقنعة ويختلط ما لا يختلط .. يضيع التقدير ويسوء التدبير .. وتختلط المعاني والكلام .. ويختلط الصدق بالكذب والجهاد بالقتل ..

عندما تنهار الدول يسود الرعب ويلوذ الناس بالطوائف.. وتظهر العجائب وتعم الإشاعة .. ويتحول الصديق الى عدو والعدو الى صديق.. ويعلو صوت الباطل .. ويخفق صوت الحق .. وتظهر على السطح وجوه مريبة .. وتختفي وجوه مؤنسة.. وتشح الأحلام ويموت الأمل .. وتزداد غربة العاقل وتضيع ملامح الوجوه .. ويصبح الانتماء الى القبيلة أشد التصاقا.. والى الأوطان ضربا من ضروب الهذيان ..

يضيع صوت الحكماء في ضجيج الخطباء .. والمزايدات على الانتماء .. ومفهوم القومية والوطنية والعقيدة وأصول الدين .. ويتقاذف أهل البيت الواحد التهم بالعمالة والخيانة .. وتسري الشائعات عن هروب كبير .. وتحاك الدسائس والمؤامرات .. وتكثر النصائح من القاصي والداني .. وتطرح المبادرات من القريب والبعيد .. ويتدبر المقتدر أمر رحيله والغني أمر ثروته .. ويصبح الكل في حالة تأهب وانتظار .. ويتحول الوضع الى مشروعات مهاجرين .. ويتحول الوطن الى محطة سفر .. والمراتع التي نعيش فيها الى حقائب.. والبيوت الى ذكريات والذكريات الى حكايات .

رحمك الله يا بن خلدون .. هل كنت تتجسس علينا قبل سبعمائة عام ؟

هل انت بيننا الآن ؟

فكلّ ما يجري لنا وثّقته منذ سبعة قرون !